شركة الهند الشرقية البريطانية في بوشهر للمدة ١٧٥٦ – ١٧٦٩

م. د محمد حموز لفته

مديرية تربية القادسية

MaLghanmy612@gmail.com

تأريخ الطلب: ٢١/ ٢/ ٢٠٢١

تأريخ القبول: ١٨/ ٣/ ٢٠٢١

الملخص

تظافرت عوامل سياسية واقتصادية في نمو مدينة بوشهر وتطورها حتى باتت من أهم الموانئ التجارية في بلاد فارس، والذي زاد من شهرتها التدهور الذي أصاب بندر عباس إثر الغزو الأفغاني إلى بلاد فارس عام ١٧٢٢ وسقوط الحكم الصفوي، إذ القى ذلك بظلاله على النشاط التجاري في موانئ الساحل الشرقي للخليج العربي فانعكس سلباً على تجارة الهند الشرقية البريطانية، وإلى جانب ما تقدم كان لحاكم بوشهر الشيخ سعدون بن مذكور المطروشي بحنكته السياسية والتجارية ونفوذه القبلي علاقات مع حكومة فارس في عهد كريم خان الزند عام ١٧٥٧ والذي سعى هو الآخر لتطوير ميناء مدينة بوشهر والاستفادة من وارداته في رفد خزينة البلاد من جهة، ومن جهة أخرى رغبة الشيخ سعدون في إقامة العلاقات مع الشركات الأوربية وخاصةً شركة الهند الشرقية البريطانية من أجل إنعاش اقتصاد مدينته، وبلا شك زاد ذلك الأمر من شهرة بوشهر، لا سيما بعد أن جذبَّ الشيخ سعدون أنظار البريطانيين لإقامة وكالتهم التجارية هناك، فازدهرت المدينة اقتصادياً، إلا أن ذلك الازدهار لم يدم طويلاً؛ بسبب بعض التطورات السياسية والاقتصادية التي أدت إلى كساد التجارة وإجبار شركة الهند الشرقية البريطانية على نقل مقر إقامتها من بوشهر إلى البصرة في عام ١٧٦٩.

The Abstract

A political and economical elements had

cooperated in developing Bu Shehir city and it became one of the most important trade harbors in Faris Land . its fame increased because of the fall of Bandir Abass because of the Afghan invasion to Faris Land in 1722and the fall of Safaoi rule . These things affected the commercial activity in the harbors of the eastern coast of the Arab Gulf , this thing reflected negatively on the trade of Eastern Indian British . In addition to what mentioned before , the ruler of Bu Shehir Shaikh Sa'adun Bin Methkoor Al-Matrooshi throughout his political and commercial wisdom and his tribal influence had relations with the government of Faris in the reign Kareem Khan Al-Zend in 1757 who proceed to develop Abu Shehir harbor to get benefit from its incomes in addition to the desire of Shaikh Sa'adun to make good relationships with the European companies especially the Eastern Indian British company to refresh his city economy . Without dispute this thing increased Bu Shehir fame especially when Shaikh Sa'adun attracted the British attention to hold their commercial work there . The city flourished economically , but this flourishing didn’t last long because of some political and economical developments which caused the depression of trade and the Eastern Indian British company was forced to shift its place from Bu Shehir to Basra in 1769 .

المقدمة

بعد أن اضمحلت التجارة في بندر عباس بسبب الفوضى التي حلت في بلاد

فارس عام ١٧٢٢ – ١٧٢٧، أصبح لزاماً على الشركات الأوربية إيجاد مقر جديد لشركاتها أكثر أماناً لتطمئن على مصالحها الاقتصادية، وفي مقابل ذلك حدثت تطورات سياسية في بوشهر زادت من شهرتها، تمثلت بالعلاقات المتينة بين حاكم بوشهر الشيخ سعدون والحكومة الزندية، إذ كانت لديهم رغبة في تطوير بوشهر وميناءها وفرض الأمن على الطرق الرابطة بين مدن فارس ومدينة بوشهر، وبسبب تلك التطورات والدور الذي أداه الشيخ سعدون ظهرت بوشهر كميناء بديل لبندر عباس وأصبحت محط أنظار شركة الهند الشرقية البريطانية، لا سيما وأن حاكم بوشهر كانت لديه الرغبة في إقامة علاقات واسعة مع شركة الهند الشرقية البريطانية بغية تحقيق ما سعى اليه، وهو تطوير مدينته، وهنا تكمن أهمية الدراسة والهدف من اختيارها، وتراودنا بعض الأسئلة التي ينبغي الإجابة عليها في ثنايا الدراسة ومنها: ما العوامل السياسية والاقتصادية التي أسهمت في إقامة الوكالة البريطانية في بوشهر؟، وما غاية العلاقات بين حاكم بوشهر وحكومة فارس؟، وما أهم أسباب أفول نجم بوشهر عام ١٧٦٩؟.

وقد اخترنا مدة الدراسة ١٧٥٦ – ١٧٦٩ لاعتبارات من بينها أن عام ١٧٥٦ هو العام الذي أُغلقت فيه شركة الهند الشرقية وكالتها في بندر ريق إثر الانقلاب الذي عمله مير مهنا ضد أخيه مير حسين، وصدور الأوامر من مجلس الشركة في لندن إلى رئاسة شركة الهند الشرقية بإرسال مختصين بهدف دراسة مدى صلاحية بوشهر لإقامة وكالة لشركتها هناك، ولهذا الغرض أرسلت الشركة في ذلك العام المقيم البريطاني في بندر عباس الكسندر دوغلاس يرافقه بعض المختصين البريطانيين وبعد دراسة مستفيضة قام بها أولئك بينوا لحكومتهم بأن ميناء بوشهر هو الأصلح لإقامة وكالة لشركة الهند التجارية البريطانية، في حين يمثل عام ١٧٦٩ انتقال مقر وكالة الشركة من بوشهر إلى البصرة لأسباب سياسية واقتصادية تناولناها في متن البحث

المبحث الأول: العوامل الممهدة لإقامة وكالة الشركة البريطانية في بوشهر.

بما أن بوشهر[١] تقع على الساحل الشرقي للخليج العربي[٢] وأنها من موانئ

بلاد فارس الجنوبية الهامة، فإنه من الأجدر التحدث عن أهمية ذلك الساحل بالنسبة للمصالح الأوربية بشكل عام ومصالح بريطانيا بشكل خاص، منذ سعي تلك الدول لإيجاد وكالات لشركاتها على ذلك الساحل، فضلاً عن العوامل التي أسهمت في ظهور بوشهر كميناء يحسب له حساب على الساحل الشرقي للخليج العربي بعد بندر عباس، فإلى جانب الجهود التي بذلها آل مذكور حكام بوشهر وعلاقاتهم مع الحكومات الفارسية، ساعدت عوامل أخرى على أن تكون بوشهر ميناء بارزاً لدى الحكومة الفارسية والشركات الأوربية ذات المصالح الاقتصادية، ويمكن أن نعدها عواملاً أساسيةً لبروز ميناء بوشهر وكان أهمها.

أولاً: أهمية الساحل الشرقي للخليج العربي بالنسبة للمصالح الأوربية .

كان بندر عباس المقر الأساس في الساحل الشرقي للخليج العربي بالنسبة للشركات التجارية الأوربية في النصف الثاني من القرن السابع عشر، إذ تنافست ثلاث قوى على تجارة الخليج العربي لاسيما تجارة الساحل الشرقي منه، بالخصوص في بندر عباس لكونه الميناء الحيوي للتجارة آنذاك، وكانت السيطرة فيه للهولنديين[٣] الذين كانوا يحتكرون تجارة التوابل ويعوضونها بالحرير الخام والمنسوجات، وعندما كانت التوابل أعلى قيمة مادية كانوا يدفعون قيمة الحرير نقداً للتجار الفرس، وقد كان الهولنديون لهم أسلبوهم الخاص في التلاعب في التجارة بغية كسب أموال كثيرة إذ كان من السهل على تجارهم الحصول على الأثمان التي يطلبونها[٤].

اما شركة الهند الشرقية البريطانية[٥] فقد كانت تجارتها في الساحل الشرقي تفوق تجارة الهولنديين، وذلك نتيجة للامتيازات التي حصل عليها التجار البريطانيين من الشاه عباس الصفوي ١٥٨٨ – ١٦٢٩ إثر الاتفاقية التي عقدت عام ١٦٢٣ بين الطرفين عقب إخراج البرتغاليين من هرمز[٦] على يد البريطانيين، إذ منح الشاه عباس الصفوي حق التجارة للبريطانيين دون دفع أية ضرائب في ميناء بندر عباس، ولم تقف تلك الامتيازات عند هذا الحد بل تعدتها إلى إعطاء البريطانيين نصف الضرائب المستحصلة في مينائي هرمز وبندر عباس،

فضلاً عن إقامة مقر للشركة في بندر عباس، وقد أعطيت تلك الامتيازات للبريطانيين مقابل يترك الأخيرين سفينتين حربيتين في الخليج العربي[٧].

لم تستمر تلك العلاقة طيبة بين الطرفين بل شابها بعض التوتر خلال المدة من ١٦٧٤ – ١٦٧٧؛ بسبب تراجع بريطانيا عن تنفيذ بعض البنود الواردة في اتفاقية عام ١٦٢٣ لاسيما البند الخاص بإرسال سفن حربية بريطانية للخليج العربي، ويبدو أن بريطانيا وضعت في حساباتها عدم إثارة الفرنسيين والهولنديين الذين يعدون المنافس الأول للتجارة البريطانية في الخليج العربي إن هي أرسلت سفنها إلى هناك، وبالتالي كسدت التجارة البريطانية في بندر عباس و إثر ذلك لم تحصل الشركة إلا على أرباح محدودة من تجارتها في الهند[٨]. وهنا قررت الشركة البحث عن موقع آخر يكون أكثر فائدة لمصالحها.

أما فرنسا فأنها حصلت في عام ١٦٦٥ على امتياز إعفاء كمركي لتجارتها من الحكومة الفارسية، والذي على إثره تأسست شركة تجارية لهم في بندر عباس، وبسبب عدم استمرار التجارة الفرنسية في ذلك الميناء ألغي الامتياز، وعلى الرغم من إرسال بعثة أخرى إلى الحكومة الفارسية في عام ١٦٧٣ لإعادة ذلك الامتياز، إلا أنهم لم يفلحوا بذلك، وبقيت تجارتهم على ذلك الوهن حتى أغلقت الشركة أبوابها نهائياً في بندر عباس في عام ١٧٢٢[٩].

ثانياً: الغزو الافغاني وأثره في ظهور ميناء بوشهر.

دخلت بلاد فارس في مرحلة عدم استقرار وفوضى عارمة أثناء الاحتلال الأفغاني لها عام ١٧٢٢ – ١٧٢٩، فقد عانت المناطق الواقعة على ساحل الخليج العربي الشرقي اضطرابات وفوضى داخلية[١٠]، ازدادت تفاقماً خلال مدة الغزو الأفغاني، إذ شكلت تلك الأحداث ضربة للتجارة البريطانية[١١] بسبب تراجع ميناء بندر عباس الذي كان الجزء الأساس في التجارة البحرية في الخليج العربي التي ازدهرت بشكل كبير من قبل الشركة التجارية الهولندية وشركة الهند الشرقية البريطانية فضلاً عن دور التجار المحليين في ازدهاره، وإثر الأوضاع المربكة التي أصابت

بندر عباس تراجعت تجارة الشركات الأوربية لا سيما شركة الهند الشرقية البريطانية التي أصابت تجارتها خسائر كبيرة، الأمر الذي قرر معه البريطانيون نقل تجارتهم إلى موقع آمن على الساحل الشرقي للخليج العربي[١٢].

وعندما عرفت بوشهر من قبل الشركات الأوربية التجارية منذ عام ١٧٢١ بأنها أكثر استقراراً في الساحل الشرقي للخليج العربي بعد بندر عباس، فضلاً عن ميزاتها الجغرافية والطبيعية التي جعلت منها أن تكون صالحة للتجارة [١٣] لذا جاءت أولى المحاولات والتخطيط لإقامة مقر لشركة الهند الشرقية البريطانية في بوشهر منذ عام ١٧٢٧ أي بعد نهاية الدولة الصفوية[١٤].

ثالثاً: علاقة حاكم بوشهر الشيخ سعدون بحكومة فارس عام ١٧٥٧وأثرها في اقامة الوكالة البريطانية في بوشهر.

في عام ١٧٥٧ تولى حكم مدينة بوشهر الشيخ سعدون بن مذكور المطروشي خلفاً لأخيه الشيخ ناصر[١٥] الذي سجن في ذلك العام بأمر كريم الزند؛ بسبب امتناع الشيخ ناصر عن دفع الضرائب المستحقة على مدينة بوشهر لحكومة فارس المركزية وبقي مسجوناً في شيراز حتى عام ١٧٦٧[١٦]، فعمل الشيخ سعدون على إعادة العلاقات إلى طبيعتها مع كريم خان الزند، حتى أنه تزوج بامرأة فارسية، بغية التقرب من السلطة والاحتفاظ بحكمه في بوشهر[١٧] وقد تمتع الشيخ سعدون بالامتيازات والصلاحيات كافة التي منحتها الحكومة الفارسية للشيخ ناصر من قبل وهي حق عقد الاتفاقيات واقامة العلاقات مع الداخل والخارج على أن لا تكون سارية المفعول ولا يعمل بها ما لم تصدق لدى كريم خان الزند[١٨].

وقد تزامن مع ذلك اتباع الزند سياسة إخضاع القبائل العربية في الداخل، والقبائل التي تقطن خارج الساحل والتي لم تدخل تحت سلطته بعد، ومن أجل بلوغ ذلك استعان الزند بالقبائل العربية الموالية للحكم الفارسي، وطلب من حكامها أن يزودوه بالسفن الحربية وفي مقدمتهم حاكم بوشهر الشيخ سعدون، إذ استعان بسفنه بشكل خاص، وبعد أن وجد كريم خان الزند أن امكانياته الحربية غير مؤهلة لمثل

هذه الخطوة طلب المساعدة من ممثلي شركة الهند الشرقية البريطانية لتزويده ببعض السفن الحربية بحجة الحفاظ على الأمن في الخليج العربي[١٩]، وبعد تردد طويل وافقت حكومة الهند على تزويد كريم خان الزند بسفينة واحدة واشترطت مقابل ذلك ضمان مصالحها في الخليج العربي، ومقابل ذلك منح كريم خان الزند الوكالة البريطانية امتيازات تجارية في بلاد فارس وسمح لهم بفتح وكالة لشركة الهند الشرقية في بوشهر[٢٠].

وأثناء مدة حكم الشيخ سعدون لبوشهر حدثت تحولات اقتصادية واجتماعية، ففي تلك المرحلة بدأت هجرات قبلية أكثر من السابق إلى الساحل الشرقي قاصدة المراكز التجارية، زادت من أهمية بوشهر اقتصادياً، وفي مقابل ذلك كان لسياسة الشيخ سعدون تجاه حكام القبائل والتجار المحليين والشركات الأوربية دور هام في ازدهار ميناء بوشهر حتى أصبح من أهم موانئ بلاد فارس وبدأ بفضل تلك السياسة يظهر بحلة جديدة، إذ كان الشيخ سعدون يعتمد اعتماداً كلياً على الدخل التجاري والعلاقات الوثيقة مع الشركات الأوربية في ذلك، الأمر الذي دفع الشيخ سعدون بالاعتماد على سلطته البحرية المحلية والاقليمية إلى التفكير في الانفصال عن حكومة بلاد فارس المركزية، إلا أن قوة الحكم الفارسي حالت دون ذلك [٢١].

وبعد أن أخفق الشيخ سعدون في تحقيق مبتغاه رأى أنه من الأفضل التقرب إلى السلطة الحاكمة بهدف حماية مصالحه والمحافظة على سلطته في بوشهر، وقد وجد الشيخ سعدون ضالته في سياسة الزند التي تركزت على إنعاش التجارة الفارسية عن طريق دعم التجار ورجال الاعمال وتوفير الأمن والاستقرار في الطرق التجارية التي تربط مدن فارس بميناء بوشهر، ولا يخفى بأن ذلك يتطلب إمكانات كبيرة لتحقيقه لذا وافق حاكم بوشهر حين طلب منه كريم خان الزند مساندته فيما يسعى إليه، إذ وجد أن ذلك التقارب يصب في مصلحته لحماية مدينته وميناءها[٢٢].

مهدت تلك العوامل والمعطيات إلى أن تصبح بوشهر محط أطماع الشركات الاجنبية للاستثمار فيها وإيجاد موطئ قدم لها بغية

تحقيق مصالحها، لما امتازت به بوشهر من موقع استراتيجي تجاري لذلك حرص المختصون البريطانيون على اتخاذ المدينة مقراً لشركة الهند الشرقية البريطانية.

المبحث الثاني: مساعي شركة الهند البريطانية لإقامه وكالتها في بوشهر حتى عام ١٧٦٣.

بعد اضمحلال تجارة بندر عباس إثر سقوط الدولة الصفوية ١٧٢٩ والحروب والثورات الداخلية التي أثرت على حيوية الميناء التجارية، ارتأت شركة الهند الشرقية البريطانية البحث عن طريق غير الخليج العربي لتصريف منتجاتها الصوفية التي كان لها سوق رائج في بلاد فارس وقد أنشأت في عام ١٧٤٠ الشركة المسكوفية The Muscovy Company [٢٣] لتتمكن من خلالها تصريف منتجاتها إلى الدولة الفارسية عبر روسيا، لكن محاولاتها باءت بالفشل نتيجة رفض الحكام الروس أن تكون بلادهم بؤرة للتواصل التجاري بين أوربا وبلاد فارس [٢٤]، كما شكلت الفوضى التي عمت بلاد فارس بعد مقتل نادر شاه عاملاً آخر دفع شركة الهند الشرقية البريطانية إلى أن تبحث عن مكان آمن لمركزها لا سيما بعد أن تعرض مقر إقامتها للهجوم في اصفهان عام ١٧٥٠[٢٥].

ولا يخفى بأن ميناء بوشهر بفضل سياسة حكامه أصبح الأكثر بروزاً على الساحل الشرقي بالنسبة للمصالح الأوربية بعد بندر عباس، إذ نتج عن سياسة الشيخ ناصر التي اتبعها هناك والخاصة بتقديم التسهيلات في توزيع البضائع محلياً، واتباع سياسة تجارية مرنة مع الشركات التجارية الأوربية، إذ أعفى بضائعها من الضرائب[٢٦]، الأمر الذي دفع الهولنديين للتفكير في إعادة تعاملاتهم التجارية في الساحل الشرقي للخليج العربي، وبهذا الشأن فاتحوا الشيخ ناصر لإقامة وكالة لتجارتهم في بوشهر وبعد تبادل وجهات النظر بين الطرفين وافق الشيخ ناصر على طلبهم، وبناءً على ذلك فتح الهولنديون وكالتهم في عام ١٧٤٧ وربطوا أعمالها التجارية مع ميناء البصرة، فأثار ذلك الأمر امتعاض والي بغداد العثماني، فأخذ الأخير يراسل الشيخ ناصر بشأن طرد الهولنديين

من بوشهر، وبعد أن علم الهولنديون بذلك قرروا ترك أعمالهم التجارية في الساحل الشرقي لكونهم اعدوا مراسلة الوالي العثماني للشيخ ناصر من وسائل الضغط على تجارتهم، فضلاً عن ذلك أن الذي جعلهم يهملون فتح وكالة لهم في بوشهر هو منافسة شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت تسعى لإقامة وكالة لها في بوشهر[٢٧] وبحدود عام ١٧٥٣ تم غلق الوكالات الهولندية في كل من البصرة[٢٨] وبوشهر وبندر عباس[٢٩]، الأمر الذي استغلته شركة الهند الشرقية البريطانية، وبغية ملء الفراغ الذي ولدته الوكالات الهولندية، فاتحت الشيخ ناصر بشأن إقامة وكالة لشركتهم في بوشهر[٣٠].

وقد تزامن ذلك مع المراسلات المتبادلة بين شركة الهند الشرقية البريطانية وحكومة بومباي[٣١]، إذ كان ممثل الشركة يراسل حكومته منذ عام ١٧٥٠ بشأن اطلاعها على الأوضاع الحرجة في بلاد فارس والتي تسببت بكساد تجارة الشركة، وقد قدم لحكومته اقتراحاً مفاده، "من الأفضل الاستيلاء على البحرية الفارسية وإيجاد مكان أفضل لشركة الهند الشرقية البريطانية"[٣٢] وقد ذكر أنه هنالك ثلاث مناطق مهمة وصالحة لإقامة مقر للشركة فيها هي: ميناء بندر ريق، وجزيرة خارج، وميناء بوشهر، فقد كانت تلك المناطق محور الاهتمام البريطاني[٣٣]، وقد جاءت تعليمات هيئة المجلس في لندن في ٨ تشرين الأول عام ١٧٥٤ إلى رئاسة الشركة لإقامة مقراً لها في بندر ريق، لكونها تتمتع بالاستقرار كإجراء مؤقت لحين إيجاد مكان آخر مناسب للشركة [٣٤]، وفي آذار عام ١٧٥٥ صدرت الأوامر إلى المقيم البريطاني في بندر عباس الجنرال فرانسيس وود Francis Wood بعد أن ترك منصب الوكالة إلى الكسندر دوغلاس Alexander Douglas بالتوجه إلى بندر ريق، وفي طريقه إلى هناك مر ببوشهر والتقى بحاكمها الشيخ ناصر وأجرى معه مفاوضات بشأن إقامة وكالة لشركة الهند في بوشهر بدلاً من بندر ريق، إلا أنه فشل بذلك؛ بسبب رفض الشيخ ناصر طلبه، عندها واصل وود مسيره إلى بندر ريق والتقى بحاكمها المير حسين بن ناصر الزعابي، وعرض عليه إقامة الوكالة في

بندر ريق فوافق الأخير على طلبه، وبذلك أقامت الشركة مقرها هناك بعد مفاوضات تمت بين المقيم البريطاني وود والشيخ مير حسين في مستهل عام ١٧٥٦[٣٥]، إلا أن الوكالة قد أغلقت مقرها هناك في تموز عام ١٧٥٦؛ بسبب الانقلاب الذي عمله مير مهنا[٣٦] ضد اخيه مير حسين[٣٧] وتربع على كرسي الحكم، الأمر الذي انعكس سلباً على شركة الهند التي انسحبت من هناك إلى بندر عباس في كانون الأول من العام ذاته بعد أن أخلت آخر موظف تابع لها من وكالة بندر ريق[٣٨]، وبقيت تجارة شركة الهند الشرقية البريطانية بين المد والجزر حتى عام ١٧٦٣ وهو العام الذي أنشأت فيه الوكالة في بوشهر[٣٩].

وبعد أن وصلت أخبار غلق الوكالة في بندر ريق إلى مجلس الشركة في الحكومة البريطانية، أرسلت الأخيرة إلى رئاسة شركة الهند الشرقية أوامرها بالبدء بإرسال مختصين لغرض دراسة مدى صلاحية بوشهر لإقامة الوكالة هناك، ولذلك الغرض أرسلت الشركة في عام ١٧٥٦ المقيم البريطاني في بندر عباس الكسندر دوغلاس الذي كان برفقته بعض المختصين البريطانيين[٤٠] وبعد دراسة استقصائية قام بها أولئك تبين أن ميناء بوشهر هو الأصلح لإقامة الوكالة لشركة الهند التجارية البريطانية [٤١]، وبعد أن انتهى دوغلاس ومجموعته من مهمتهم كتب تقريراً إلى رئاسة الشركة في عام ١٧٥٧ هذا نصه: أن بوشهر كانت تعج بالتجار الذين ينقلون بضائعهم إلى أصفهان وشيراز، وأن حاكم بوشهر الشيخ سعدون يمتلك شخصية قوية ومن غير الممكن أن يقيم علاقات مع الشركة الهولندية[٤٢]، كما ذكر بأن الشيخ سعدون يرغب بإقامة علاقات مع الشركة البريطانية ولا يمانع بإقامة وكالة لشركة الهند البريطانية في بوشهر، كما أن الحاكم ليس على وئام مع مير مهنا حاكم بندر ريق، وبقي ذلك التقرير الذي قدمه دوغلاس إلى الشركة دون تنفيذ حتى كانون الأول عام ١٧٦١ عندها أعلنت رئاسة الشركة البريطانية العمل به [٤٣]. يبدو أن شركة الهند الشرقية البريطانية كانت تراقب الأوضاع الخاصة بمصالحها التجارية في ميناء بندر عباس لكونها لم تكن ترغب في ترك ذلك

الميناء مادامت شركة التجارة الهولندية تمارس أعمالها هناك حتى عام ١٧٥٦[٤٤].

وفي الشهر المذكور –أي كانون الأول– عام ١٧٦١ أرسل دوغلاس رسالة إلى حكومته يوصي فيها بنقل مقر الشركة إلى بوشهر واصفاً الميناء "بأن موقعه جيد وشيخه متفاهم وتجاره كثر واتصاله بالظهير ميسور" – أي اتصاله بالساحل –، وأرفق دوغلاس دعوة الشيخ سعدون مع الرسالة الذي دعا فيها السلطات البريطانية للاستقرار في أرضه ووعد بإعفاء الشركة من الضرائب[٤٥]، ويعلل عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ما تصرف به الشيخ سعدون عندما بعث رسالة عن طريق دوغلاس إلى حكومة بومباي بأن الشيخ كان يسعى لأن تكون بوشهر هي مركز الإقامة لشركة الهند خشيةً من أن تصبح تجارة المنطقة في ميناء بندر ريق أو البصرة مما يجعل التجار الفرس يذهبون للتعامل هناك بالبضائع البريطانية، وقد لاقت رسالة الشيخ سعدون استحساناً لدى هيئة المجلس في حكومة بومباي التي كانت تسعى بأن تبقى سيطرتها في الساحل الشرقي للخليج العربي وأن يبقى علم بريطانيا مرفوعاً هناك كرمز للسيادة على المنطقة وأن يستمر التمثيل البريطاني في بلاد فارس للمحافظة على امتيازاتها[٤٦]. ومن هنا يبدو أن رغبة الشيخ سعدون بالتقرب من شركة الهند الشرقية يهدف من ورائها إلى المحافظة على مصالحه الاقتصادية في ميناء بوشهر وديمومة حكم آل مذكور، أما الحكومة البريطانية فإنها كانت تجاهد في سبيل عدم ترك سيطرتها على الساحل الشرقي للخليج العربي الذي يمثل المجال الحيوي الأوسع لتجارة شركتها مع الشرق، فضلاً عن تصريف منتجاتها في المدن الفارسية التي مثلت الأسواق الرائجة لبضاعتها.

وقد تزامنت في ذلك الوقت بعض التطورات مع تأسيس مقر لشركة الهند الشرقية البريطانية[٤٧]، والتي زادت من الاهتمام البريطاني بالخليج العربي لاسيما ساحله الشرقي، ومن تلك المتغيرات انتصار بريطانيا في حرب السنوات السبع ١٧٥٦ – ١٧٦٣[٤٨] تلك الحرب التي كشفت النقاب عن أهمية الخليج العربي بوصفه الطريق الأقرب والأسرع لنقل الاخبار بين اوربا

والهند، وبعد معاهدة باريس عام ١٧٦٣ التي حسمت الحرب لصالح بريطانيا أصبحت الأخيرة صاحبة النفوذ في المناطق المجاورة للمحيط الهندي، وبغية السيطرة على تلك المكاسب وزعت شركة الهند الشرقية البريطانية ممتلكاتها على ثلاثة حكومات رئيسة في الهند هي: حكومة مدراس وبومباي والبنغال كل حسب موقعها الجغرافي، ولكون الخليج العربي الأقرب إلى بومباي أصبح ضمن دائرة اختصاص حكومته، فعاودت حكومة بومباي لفتح الخليج العربي أمام تجارة شركة الهند الشرقية البريطانية[٤٩].

وبناءً على ذلك صدرت الأوامر من رئاسة شركة الهند الشرقية في ٢٩ آذار ١٧٦٢ إلى ألكسندر دوغلاس بأن يقيم في بوشهر لمدة عام يدير خلاله المصالح التجارية الخاصة بشركة الهند الشرقية البريطانية من دون إعطاء أي التزامات لحاكم بوشهر الشيخ سعدون أو للحكومة الفارسية[٥٠]، وفي أوائل نيسان عام ١٧٦٢[٥١] التقى دوغلاس بحاكم بوشهر الشيخ سعدون ونتيجة للحديث الذي دار بينهما عن مصالح بريطانيا في بوشهر فقد وعد الشيخ سعدون الممثل البريطاني دوغلاس بأن تعفى البضائع العائدة إلى شركة الهند الشرقية البريطانية من الرسوم الكمركية المفروضة من الحكومة الفارسية، وأكد الشيخ بأنه يتعهد بعدم مطالبة أي شخص بدفع أية مبالغ نهائياً[٥٢].

وهنا أدركت شركة الهند الشرقية البريطانية أهمية بوشهر بوصفها ميناءً تجارياً له أهمية كبيرة في التجارة المحلية والعالمية، إلى جانب مكانته التجارية في المدن الفارسية الداخلية التي ترتبط بالميناء بواسطة الطرق التجارية البرية، وبهذا الصدد ذكر آداموف ما نصه عن بوشهر قائلاً: "أصبح هذا الميناء يمثل المركز التجاري الرئيسي لشركة الهند الشرقية البريطانية، ومما زاد من أهميته اتصاله بمدينة شيراز بطرق القوافل البرية"[٥٣]، وبعد ان أطمأنت شركة الهند الشرقية البريطانية على مصالحها في بوشهر جاءت التعليمات من رئيس الشركة وحكومة بومباي لإنشاء وكالة للشركة البريطانية في بوشهر بغية تمرير تجارة الصوف البريطانية إلى المدن الفارسية

لكون تلك البضاعة تشكل عصب التجارة البريطانية ومادة مهمة في اقتصادها[٥٤] .

ومن أجل تنفيذ ذلك على أرض الواقع، صدرت الأوامر من حكومة بومباي لمستشار شركة الهند ويليام آندرو برايس William Andrew Price للإشراف على الوكالة هناك، فتوجه برايس من بومباي قاصداً بوشهر تنفيذاً لأوامر حكومته، فوصلها في ٦ نيسان عام ١٧٦٣، وبعد وصوله بوشهر كان من المقرر أن يلتقي بحاكمها الشيخ سعدون، وبسبب غياب الشيخ المذكور عن بوشهر التقى برايس بولده الشيخ حاجي، وفي معرض كلامه تحدث ابن الشيخ سعدون في اليوم التالي أي يوم ٧ نيسان إلى برايس بأن والده الشيخ سعدون كان حريصاً على إقامة وكالة لشركة الهند الشرقية البريطانية في بوشهر، وأخبر برايس بأنه مخول من الشيخ الوالد ولديه بعض الصلاحيات لإتمام الاتفاق معه بشأن إنشاء الوكالة في بوشهر[٥٥].

وفي يوم ٨ نيسان عام ١٧٦٣ اجتمع الشيخ حاجي بن الشيخ سعدون مع برايس للاتفاق على بنود الاتفاقية، وكان الأخير قد أحضر معه ستيفن هرمرت Stphen Hermet المترجم البريطاني الموظف في وكالة بندر عباس لغرض اتمام عقد الاتفاقية، وقد استمرت المداولات بين الطرفين لبضعة أيام، أسفرت عن موافقة الشيخ حاجي على البنود التي من ضمن صلاحياته أما البنود الخاصة بتجارة الصوف وامتيازات الشركة فإنها حصراً تتطلب موافقة الشيخ سعدون نفسه، وبغية إتمام بنود الاتفاقية أرسل برايس المفوض الخاص بشركة الهند البريطانية ستيفن هيرميت في ١١ نيسان من العام ذاته حيث معسكر الشيخ سعدون بالقرب من بندر ريق وقد حمل معه رسالة من برايس ونسخة من بنود الاتفاقية، وفي اليوم التالي أي يوم ١٢ نيسان ١٧٦٣ وافق حاكم بوشهر الشيخ سعدون[٥٦] على بنود الاتفاقية بأكملها وسميت بـ "اتفاقية برايس"[٥٧]، لكن الشيخ سعدون أشكل على المادتين الثانية الخاصة "باستيراد وتصدير البضائع الصوفية وحصرها بيد التجار البريطانيين" والمادة السادسة الخاصة "بالصلاحيات التي يتمتع بها البريطانيين في

بوشهر"، وعلى الرغم من إن الشيخ قد وقع الاتفاقية كما هي، إلا أنه اشترط على برايس برسالة أكد فيها على عدم دخول نسيج الجوخ الذي أحضره تجار بوشهر من جدة وغيرها من الموانئ إلا بعد مرور أربعة أشهر على توقيع الاتفاقية[٥٨]. ولعل إشكال الشيخ سعدون على المادة الثانية كان بهدف عدم احتكار تجارة الصوف بيد البريطانيين كي لا يحرم التجار المحليين من ممارسة تجارتهم خلال مدة الأربعة أشهر، مما يؤثر على اقتصاد بوشهر والمدن الفارسية المرتبطة معها بالتجارة، أما المادة السادسة فيبدو أن الشيخ سعدون أراد بإشكاله عليها عدم فسح المجال أكثر من اللازم للبريطانيين والتمتع بصلاحيات أخرى قد تفقد مدينة بوشهر هيبتها، وتؤثر على شخصيته باتخاذ القرارات في المستقبل.

ويمكن أن نعد تاريخ ١٢ نيسان ١٧٦٣ هو بداية بروز نجم مدينة بوشهر وميناءها تجارياً وسياسياً، وأصبح منذ ذلك التاريخ يحسب لها حساب من الحكومة الفارسية ومن شركة الهند الشرقية البريطانية وهذا من دون شك يعود إلى السياسة المحنكة لحكام بوشهر من آل مذكور، وهنا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ بوشهر من خلال السياسة التي اتبعها كريم خان الزند وجهوده في تطوير اقتصاد البلاد وعلاقاته مع حكام آل مذكور الذين كان لهم السبق في إقامة العلاقات مع شركة الهند الشرقية البريطانية، وبموجب الامتيازات التي حصل عليها حكام بوشهر من الحكومة المركزية في بلاد فارس تولى الشيخ سعدون إتمام العلاقات مع شركة الهند الشرقية البريطانية وعقد الاتفاق معها.

وبعد أن أكمل الشيخ سعدون موافقته على بنود الاتفاقية ووقعها، رفعها إلى كريم خان الزند للمصادقة عليها، وفور المصادقة على الاتفاقية من قبل الزند حصل البريطانيون بموجبها على فرمان وامتيازات كثيرة تصب في مصلحة تجارة شركة الهند الشرقية البريطانية، وبذلك أصبحت العلاقة جيدة بين ويليام برايس ممثل شركة الهند البريطانية وبين حاكم بوشهر الشيخ سعدون[٥٩]، وبدأت تلك العلاقة تتطور بين الطرفين، الأمر الذي مكن من تطور ميناء بوشهر وانتعاشه نتيجة دخول السفن

التجارية عن طريقه وأصبح الميناء منافساً قوياً لميناء البصرة، وعلى إثر ذلك أصبح لتجار بوشهر سطوة على تجارة الخليج العربي والمحيط الهندي[٦٠]، وبهذا أصبحت اتفاقية برايس مع الشيخ سعدون أساساً لجميع الاتفاقيات والامتيازات التي حصل عليها البريطانيون في بلاد فارس[٦١]، وأضحت بموجبها بريطانيا صاحبة السيطرة الفعلية على ميناء بوشهر استناداً لأحد بنود الاتفاقية ولها حق احتكار التجارة وحدها ولا تسمح لأي دولة أوربية اخرى بالتعامل مع ميناء بوشهر مادامت هي صاحبة السيادة عليه[٦٢].

أجازت الاتفاقية الموقعة بين الشركة وحاكم بوشهر الشيخ سعدون للبريطانيين إقامة مقر للشركة، وأن تدفع الشركة سنوياً لشيخ بوشهر مبلغ مقداره ١٠٠٠ روبية[٦٣] مقابل توفير السكن والإقامة للموظفين البريطانيين، وفرض ٣% كرسوم كمركية على جميع البضائع التي تستورد وتصدر تحت إشراف شركة الهند الشرقية، كما أقرت الاتفاقية الرسوم التي تستحصل لصالح حاكم بوشهر من التجار الفرس الذين يمارسون التجارة مع البريطانيين[٦٤]، وعلى حاكم بوشهر أن يتحمل حماية أرواح البريطانيين وأموالهم مقابل تعهد من شركة الهند بحماية الرعايا الفرس العاملين مع البريطانيين وبنفس الامتيازات التي يتمتع بها البريطانيين، فضلاً عن موافقة الشيخ سعدون على إقامة حماية بريطانية على الوكالة في بوشهر[٦٥] .

وبعد أن أكمل برايس المهمة المكلف بها أعطى تفويضاً بموافقة حكومة بومباي ورئيس شركة الهند الشرقية البريطانية إلى السيد بنجامين جيرفيس Mr. Benjamin Jervis [٦٦] في ٢٠ نيسان ١٧٦٣، ليكون أول ممثل أو مقيم يمثل الحكومة البريطانية[٦٧] وأبلغه بأن يلتزم ببنود اتفاقية الثاني عشر من نيسان عام ١٧٦٣[٦٨]، لا سيما البند رقم ١٢ الذي نص على "لا يسمح الشيخ لرعاياه بشراء أي بضائع من السفن البريطانية، إلا من مقر شركة الهند الشرقية القائم في بوشهر"، للحيلولة دون وقوع أي احتيال أو خداع في التجارة من أماكن أخرى غير الوكالة البريطانية في بوشهر، فضلاً عن ذلك أعطي

جيرفس تفويضاً من رئيس شركة الهند ومجلس حكومة بومباي بأن يستوفي ١% كضريبة على البضائع التجارية يحتفظ بنصفها له والنصف الآخر يرسل إلى الوكيل البريطاني في البصرة[٦٩]، أما الشيخ سعدون فانه طلب من برايس بأن يقدم له قائمة بالبضائع التي يشتريها أو يبيعها البريطانيون ليتسنى له فرض الضرائب على التجار الفرس الذين يتعاملون مع شركة الهند البريطانية[٧٠]. وبهذا يمكن عد ذلك الاتفاق بأنه الأساس الأول لإقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين بريطانيا وبلاد فارس.

ومن أجل إبلاغ حكومته بما كلف به أرسل برايس رسالة في ٢٠ نيسان ١٧٦٣ ليطلعها على تنصيب جيرفيس بمنصب أول مقيم بريطاني في بوشهر بشكل رسمي، كما حملت الرسالة معلومات عن بنود الاتفاقية والغرامات والرسوم وتعيين ستيفن هيرميت كمترجم لشركة الهند الشرقية البريطانية ويكون وسيطاً بينها وبين الحكومة الفارسية[٧١]، وبتلك الامتيازات التي حصلت عليها شركة الهند من حاكم بوشهر وحكومة فارس حققت الشركة أرباحاً كبيرة في بوشهر وذلك لأن تجارتها أعفيت من الضرائب فضلاً عن ذلك فإن علاقاتها مع ميناء البصرة زاد تجارتها رواجاً فعن طريقه كانت تبعث بضاعتها إلى البحر المتوسط[٧٢].

وقد أراد المقيم البريطاني جيرفيس أن يحصل على امتيازات أكثر من الحاكم الفارسي كريم الزند فعزم على اللقاء به في شيراز، وهناك التقى بأخيه صادق خان[٧٣] واتفق الطرفان على بعض الأمور التي أضيفت إلى اتفاقية نيسان وأهمها: أن لا تقدم بريطانيا المساعدة إلى أعداء شاه فارس، والوقوف إلى جانبه ضد مير مهنا بإسناده ببعض السفن الحربية، وقد وثقت من كريم خان الزند في آب ١٧٦٣ وكان ذلك الاتفاق من أكثر الاتفاقيات التي حصلت فيها الشركة على امتيازات كثيرة فضلاً عن تأكيد اتفاقية برايس مع الشيخ سعدون وقد جاء هذا الاتفاق معنون إلى برايس بموجب فرمان صادر من كريم خان الزند[٧٤] لم يقتصر على بوشهر فحسب، بل عممه على مدن الساحل الشرقي للخليج العربي جاء فيه: "أن وليم اندرو

برايس حاكم الأمة الانكليزية في الخليج بعد أن اقام وكالة لشركة الهند الشرقية في بوشهر، أرسل الينا توماس درنفورد Thomas Durnford وقررنا منحه جميع الامتيازات المنصوص عليها في الاتفاق مع شيخ بوشهر وجعله سارياً على جميع السواحل التابعة لنا فيجوز للشركة إنشاء أي وكالة في أي مكان تختاره و يجوز لها تخصيص وكالتها كما تشاء"[٧٥].

ومن هنا يتضح أن كريم خان الزند أراد من وراء ذلك الفرمان التودد للحكومة البريطانية بغية تقديم المساعدة له في السيطرة على مدن الساحل الشرقي للخليج العربي.

ومن أجل أن يطمئن برايس على مصالح شركة الهند الشرقية جلب ضابط مدفعية وخمسة جنود مختصين بها، وستة جنود مشاة بغية توفير الحماية للشركة من جهة ومن جهة أخرى كنوع من إضفاء الهيبة لمصالح بريطانيا في بوشهر، فضلاً عن ذلك وجه برايس أمراً لجيرفيس بأن يعين ستيفن هيمرت بمنصبه السابق الذي كان يتولاه في بندر عباس كمترجم للشركة بغية التعامل مع التجار الفرس وغيرهم من غير البريطانيين[٧٦].

يتضح بأن شركة الهند البريطانية قد اختارت بوشهر على الساحل الشرقي لكونه يتمتع بميزات أفضل من الساحل الغربي من حيث عمق المياه للاستفادة منه لرسو سفنها التجارية بسهولة ويسر، كما أنها اختارت بوشهر لتوسطها بين بندر عباس والبصرة ليكون طريق تجارتها سهلاً، فضلاً عن أن حاكم بوشهر الشيخ سعدون فضل إقامة العلاقات مع بريطانيا ليجعل من خلالها مدينته وميناءها أكثر ازدهاراً، وبهذا أصبحت بوشهر مقراً لوكالة شركة الهند الشرقية البريطانية بموجب اتفاقية برايس التي أعطت امتيازات كبيرة للشركة وأصبحت مصالح بريطانيا متمركزة في ذلك الميناء، لكنها تتأثر بتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة، التي تتعرض بين الحين والآخر لهجمات القبائل العربية مما يجعل طريق التجارة مهدداً وينعكس سلباً على تجارة الشركة فتضطر الأخيرة إلى البحث عن البديل لتطمئن على مصالحها وهذا ما سنلمسه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: أثر التطورات السياسية والاقتصادية في بوشهر على شركة الهند البريطانية حتى عام ١٧٦٩.

بعد حسم قضية الوكالة في بوشهر وصيرورته الميناء الأهم في الساحل الشرقي للخليج العربي، بقيت قضية تأمين الطرق التجارية وحماية بوشهر من الهجمات المتكررة من القبائل المتمردة على السلطة في بلاد فارس، فخلال المدة الواقعة بين عامي ١٧٦٤ – ١٧٦٩ حدثت تطورات بين الحكومة الفارسية وبعض القبائل العربية التي كانت تطمح للسيطرة على بوشهر والطرق التجارية من جهة، وبين الحكومة الفارسية وشركة الهند الشرقية البريطانية من جهة أخرى كانت تلك التطورات السبب الأساس في غلق الوكالة البريطانية في بوشهر ونقلها إلى البصرة وهذا دون شك تسبب في انهيار تجارة بوشهر وتراجعها بعد أن وصلت أوج ازدهارها في عام ١٧٦٣.

وبلا شك، فإنَّ الحكومة الفارسية كانت دائماً ما تطمح إلى دفع الخطر عن المدن الفارسية لاسيما بوشهر لكونها كانت تُعد الشريان الحيوي لبلاد فارس آنذاك نتيجة لارتباطها بشيراز التي عدّت من أهم المدن الفارسية آنذاك بوصفها عاصمة الحكم، وبناءً على ذلك أراد كريم خان الزند أن يقضي على تهديدات مير مهنا حاكم بندر ريق التي ازدادت هجماته منذ آذار ١٧٦٤ على الطرق التجارية المؤدية لميناء بوشهر حتى وصل الأمر إلى أن يتعذر على القوافل التجارية الوصول إلى الميناء لتفريغ حمولتها، فانعكس ذلك سلباً ليس على اقتصاد بوشهر فحسب، بل على واردات شركة الهند الشرقية التي تراجعت تجارتها في ذلك الحين(٧٧).

وبغية وضع حد لتلك الهجمات التقى صادق خان أخو كريم خان الزند بالمقيم البريطاني جيرفيس في بوشهر وعرض عليه رغبة حكومة فارس بالمساعدة البريطانية للقضاء على مير مهنا العدو اللدود لحاكم بوشهر الشيخ سعدون، الذي طلب هو الآخر بحكم علاقته بالمقيم جيرفيس مساعدة بريطانيا لحماية مدينته وميناءها، وكان الطلب أن ترسل بريطانيا سفينتين حربيتين لحماية بوشهر من هجمات أمير بندر ريق مقابل أن يدفع حاكم بوشهر

٢٠٠٠٠ روبية عن كل سفينة ترسلها بريطانيا لذلك الغرض، ولحراجة الموقف وحرص الحكومة الفارسية على إشاعة الأمن والمحافظة على استمرار تجارة بوشهر أمر كريم خان الزند بزيادة المبلغ إلى ٢٢٠٠٠ بدلاً من ٢٠٠٠٠ تؤخذ من الرسوم الكمركية والإيرادات الأخرى التي تدخل خزينة بوشهر، لكن حكومة بومباي لم تعر آذان صاغية لذلك الطلب وبقيت هجمات القبائل العربية ومنها هجمات مير مهنا تهدد الأمن والتجارة في الطرق المؤدية إلى ميناء بوشهر(٧٨). يتضح أن كريم خان الزند كان في موقف لا يسمح له بالتصدي لهجمات مير مهنا بمفرده ويبدو أنه لا يمتلك الامكانيات للقضاء عليه.

وفي خضم تلك الأوضاع الخطرة أراد برايس، رئيس شركة الهند وممثلها، أن تكون الوكالة في بوشهر مستقلة ومنفصلة عن الوكالة البريطانية في البصرة، وبهذا الشأن خاطب حكومته في آذار عام ١٧٦٤، إلا أن تلك الرغبة لم تحقق بسبب عدم موافقة مجلس الإدارة في لندن على ذلك خشية من تعرض تجارة شركة الهند إلى المخاطر التي كانت تطال طرق التجارة آنذاك(٧٩)، ولم يكتف مجلس الإدارة برفض ما تقدم به برايس فحسب، بل أصدر أوامر إلى وكالة بوشهر عن طريق حكومة بومباي في ٢ حزيران ١٧٦٤ هذا نصها: "لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الوكالة في بوشهر على شاطئ الخليج في هذه الأوضاع المحفوفة بالمخاطر، إذ نعي أن هنالك مخاطر أكبر بكثير من التي عانتها الوكالة في ميناء بندر عباس"، وأضافت حكومة بومباي قراراً آخر أوصت فيه جيرفيس المقيم البريطاني في بوشهر بعدم إنفاق أي أموال لتشييد مباني في بوشهر، وأن يكتفي بقضية استئجار السكن المناسب لموظفي الشركة لحين أن يسود الهدوء في المنطقة، وإزالة خطر تهديد بوشهر من لدن مير مهنا حاكم بندر ريق، وبهذا أصبحت وكالة بوشهر غير مستقلة في اتخاذ القرارات وتتلقى التعليمات من المقيم البريطاني رنيش Rench ١٧٦٤-١٧٦٦ في وكالة البصرة أو من حكومة بومباي مباشرةً(٨٠).

لم ينته تهديد مير مهنا للطرق التجارية المؤدية إلى ميناء بوشهر، ففي تشرين الأول

عام ١٧٦٤ تعرضت القرى القريبة من بوشهر إلى هجمات عنيفة أثرت بشكل مباشر على شركة الهند الشرقية، إذ استولى مقاتلو مير مهنا على أربعة سفن عائدة إلى شركة الهند الشرقية البريطانية، ونهب البضائع التي على متنها، وعلى الرغم من تهديد ممتلكات الشركة، إلا أن حكومة بومباي بقيت مصرة على موقفها إزاء مساعدة حكومة فارس، وأكدت على عدم دعمها لكريم خان الزند ببرقية أخرى أرسلتها إلى المقيم البريطاني جيرفيس في ٤ كانون الأول ١٧٦٤ رفضت فيها الطلب المقدم من حكومة بلاد فارس رفضاً قاطعا هذا نصها :"لا يمكننا حالياً قبول الطلب المقدم من كريم خان الزند القاضي بتزويده بسفينتين في مياه الخليج العربي لحماية التجارة، لكن إن تطلب الأمر وكنت على قناعة بضرورة ذلك لحماية مصالحنا فسنرسل سفينة واحدة فقط بشرط أن لا يؤثر ذلك على نقل بضائع الشركة إلى البصرة أو التعارض مع مصالح الشركة" وبعد أن وصلت تفاصيل الأوامر الموجهة من المقيمية البريطانية إلى المقيم في بوشهر مسامع كريم خان الزند عزم على أن يتولى مواجهة مير مهنا بنفسه[٨١].

ومن تلك المعطيات يمكن القول أن البريطانيين قد تصرفوا مع الحكومة الفارسية بطريقة محايدة أرادوا منها إبعاد الخطر عن مصالحهم ويبدو أنهم لم يرغبوا بفتح باب لا يتمكنوا من سده بوجه القبائل العربية القاطنة على الساحل خشية على مصالحهم التجارية.

وفي مطلع عام ١٧٦٥ عاودت قوات مير مهنا التعرض للسفن التجارية البريطانية، إذ تعرضت بضاعة تابعة إلى شركة الهند الشرقية البريطانية إلى النهب، وأمام تلك التطورات قررت شركة الهند نقل مقر إقامتها إلى جزيرة بوشيب لتكون بمأمن من هجمات مير مهنا، وقد أثار قرار الشركة حفيظة كريم خان الزند خشية تراجع أهمية ميناء بوشهر[٨٢] وبهدف المحافظة على مصالح الحكومة الفارسية ولا سيما الاقتصادية أرسل كريم خان الزند رسالة إلى المقيم جيرفس في آذار من العام ذاته أبلغه فيها بأنه سيصحح الأمور وإنه على استعداد لتقديم أية امتيازات جديدة تطلبها الشركة

بغية التراجع عن قرارها بنقل مقر الشركة[٨٣]، ومن ثم أصدر الزند أمراً للشيخ سعدون حاكم بوشهر في ٤ حزيران عام ١٧٦٥ بالاستعداد لمحاصرة بندر ريق والقبض على مير مهنا، وعلى مسؤوليته أرسل المقيم جيرفيس احدى السفن التابعة للشركة لمساندة قوات الشيخ سعدون، لكن الحملة لم تحقق نجاحاً بسبب فرار مير مهنا من بندر ريق قبل وصول الحملة بيومين[٨٤]. لا نجانب الحقيقة إذا قلنا بأن جيرفيس غامر عندما أرسل احدى السفن التابعة لشركة الهند بدون علم حكومته، ودون شك أن قراره هذا كان بدافع صداقته وعلاقته المتينة مع الشيخ سعدون حاكم بوشهر.

وبعد أن علم كريم خان الزند بأن مير مهنا قد ترك بندر ريق[٨٥] أرسل للمقيم جيرفيس رسالة يقنعه فيها بنقل مقر شركتهم إلى بندر ريق والسيطرة عليها، كما كرر طلب المساعدة من الحكومة البريطانية، وبهذا الشأن أرسل جيرفيس يخبر رنيش المقيم البريطاني في البصرة بما أراده الزند، فأجابه رنيش بأن القرار يعود إلى المجلس بحكومة بومباي، الأمر الذي أثار الزند وقرر عدم استقبال المترجم البريطاني في شيراز وعدم الاعتراف بممثل بريطانيا أمام الشعب الفارسي[٨٦]. يبدو أن كريم خان الزند عزم على قطع علاقته مع شركة الهند الشرقية بسبب عدم مساعدته في القضاء على خصومه.

وقد بقيت العلاقات متوترة بين الطرفين تتخللها بعض المراسلات بشأن تقديم المساعدة للحكومة الفارسية، غير أن حكومة بومباي كانت مصرة على عدم الامتثال لمطالب الزند، وفي خضم تلك التطورات عزل جيرفيس في مطلع حزيران عام ١٧٦٦, وغادر إلى بومباي في ١ تموز من العام ذاته فخسر كريم خان الزند والشيخ سعدون صديقهما، وأصبح الوضع متأزماً أكثر من السابق عندما تولى منصب المقيمية البريطاني وليام بوير William Boyer ١٧٦٦ – ١٧٦٧، وفور تسلمه المنصب صدرت إليه الأوامر بعدم التواصل مع كريم خان الزند أو أي شخص يمثل إدارة الشؤون الفارسية بشأن أي اتفاقية أو قرارات مع الشركة بدون الحصول على إذن من المقيم رنيش أو من بومباي مباشرةً[٨٧]. وهذا بلا

شك يؤكد بأن حكومة بومباي قد أعدّت قراراً يقضي بترك بوشهر ونقل وكالتها إلى مكان آخر أكثر أماناً.

وفور تسنمه الوكالة واجه بوير عدة ضغوطات ومشاكل كبيرة كان أهمها التي حدثت في حزيران من عام ١٧٦٦ عندما عادت القوات الفارسية من محاصرة بندر ريق إلى شيراز أصبحت البلاد المحيطة ببوشهر مفتوحة لقوات مير مهنا وقطاع الطرق، لا سيما الواقعة بين بوشهر وشيراز فكثر النهب وأخذ الأتاوات الكبيرة على بضائع الأقمشة البريطانية الصادرة من الشركة إلى المدن الفارسية [٨٨]، ولم يكن خطر مير مهنا الوحيد الذي يهدد شركة الهند في بوشهر فحسب، بل شكلت قبائل بني كعب خطراً آخر على مقر الشركة، إذ كانت تشن هجماتها على الشركة منذ تموز عام ١٧٦٥ وعلى الرغم من إرسال أسطول بريطاني[٨٩] للقضاء عليهم في عام ١٧٦٦، إلا أنهم فشلوا في وضع حد لتلك الهجمات، وقد وجد كريم خان الزند بذلك فرصة للضغط على شركة الهند الشرقية البريطانية على الرغم من عدائه لبني كعب، فمتّن علاقته بهم نكاية بالبريطانيين الذين لم يقدموا له المساعدة[٩٠]، وراح يراسل المقيم البريطاني بأن أمارة كعب وسكانها هم من الرعايا الفرس وانه لا يرتضي ما أقدمت عليه بريطانيا بهدف القضاء عليهم[٩١]، وأمام تلك التطورات أرسل بوير رسالة في ٢٠ تشرين الأول ١٧٦٦ إلى حكومة بومباي عن طريق المقيم في البصرة رنيش أطلعها فيها على أن كريم خان الزند أصر على عدم التعامل مع شركة الهند الشرقية حتى انه لم يشتر الكسوة المعتاد شرائها من الشركة لجيشه وأن التجار الفرس لم يعدوا يتعاملون مع الشركة[٩٢].

لم تقتصر المشاكل والضغوط التي واجهت الشركة على هجمات القبائل العربية فحسب، بل شكلت عودة الشيخ ناصر إلى بوشهر بعد أن أطلق سراحه من لدن كريم خان الزند في حزيران عام ١٧٦٧ عامل ضغط آخر على شركة الهند البريطانية، إذ طالب الشيخ ناصر المقيم البريطاني بوير بزيادة مبلغ إيجار الأرض التابعة له والتي سبق أن أجرها الشيخ سعدون للشركة إلى ٢٠٠٠ روبية بعد أن

كانت ١٠٠٠ روبية، وإلا فعليه مغادرة المقر إلى مكان آخر الأمر الذي أثار امتعاض المقيم بوير [٩٣].

وبهدف تخفيف حدة التوتر بين الحكومة الفارسية وشركة الهند في بوشهر سعى كريم خان الزند في تموز عام ١٧٦٧ إلى إعادة العلاقة مع البريطانيين، وبشأن ذلك راسل المقيم البريطاني هنري مور Henry Moor ١٧٦٦- ١٧٧٦ الذي خلف رنيش في إدارة وكالة البصرة والأخير بدوره رفعها إلى حكومته وقد اشترطت الأخيرة على كريم خان الزند شروطاً أن هو وافق عليها ستعود العلاقات كما كانت عليه[٩٤]، وأهم ما جاء في تلك الشروط: بناء مستوطنة وحصن في بوشهر وتركيب المدافع عليها، ودفع مبلغ عن كل عام يتراوح ما بين ٢٠ — ٢٥ الف روبية للشركة ويؤخذ من كمارك بوشهر، وذلك مقابل الاحتفاظ بطراد لحماية بوشهر ومراقبة مياه الخليج العربي، وتعويض أي خسارة يتعرض لها البريطانيون من الغارات التي تشنها القبائل القاطنة على الساحل لا سيما قبائل بني كعب، وإعطاء البريطانيين نصف الغنائم التي يحصل عليها كريم خان الزند من مير مهنا أياً كان نوعها، إذا شارك البريطانيون في الحملة على مير مهنا فمن حقهم الاستيلاء على أي أرض يرونها مناسبة لهم هناك، وأصبح مصير العلاقة بين الطرفين مرهوناً بموافقة كريم خان الزند، لكن الأخير رفض ذلك جملة وتفصيلا[٩٥].

وفي تموز ١٧٦٧، كتب المقيم البريطاني ويليام بوير William Boyerإلى حكومة بومباي شاكيًا من الكساد الذي حل بتجارة شركة الهند، قائلاً: "إن كريم خان الزند أغلق الطرق الحيوية المؤدية إلى بوشهر من جبال زاكروس إلى الشمال الشرقي من الساحل الشرقي في محاولة لإجبار حاكم ميناء بوشهر على الخضوع لحكمه، مما أدى إلى ترك أغلب التجار بوشهر وفضلوا العودة إلى شيراز، فكان ذلك نذير شؤم على تجارة شركة الهند وشعر البريطانيون في حينها بأن السبل قد تقطعت بهم"[٩٦].

وعلى الرغم مما تعرضت له الشركة البريطانية، إلا أن حكومة بومباي بقيت على إصرارها بعدم مساعدة كريم خان الزند

فانعكس ذلك على العلاقات بين الطرفين، فألقت تلك التطورات بظلالها على تراجع تجارة شركة الهند الشرقية البريطانية، فضلاً عن تهديدات مير مهنا التي ازدادت أكثر من السابق وزيادة الضرائب التي أخذ قطاع الطرق يفرضونها على تجارة الشركة الخاصة بالأقمشة البريطانية وغيرها من البضائع والسلع الضرورية[٩٧]، إلى جانب ذلك توقف تصدير الحرير التي كانت الشركة تحصل عليه من جيلان كل تلك العوامل في جانب[٩٨]، أما القضية التي قصمت ظهر تجارة الشركة التي وصل نشاطها مرحلة أخاف كريم خان الزند من نتائج الأحداث وأصبحت الحكومة الفارسية ذات الموارد الفقيرة مضطرة إلى دفع ثمن البضاعة الواردة لمدنها نقداً إلى شركة الهند الشرقية وبسبب ذلك وحفاظاً على هيبة بلاد فارس الاقتصادية أصدر كريم خان الزند فرماناً في عام ١٧٦٩ أعلن فيه تحريم التعامل بالعملة الذهبية الفارسية في التجارة مع الأجانب[٩٩]، وعمل على حظر إرسال العملات والمسكوكات الى بوشهر تحت أي ذريعة كانت، ووجه على أن يكون التعامل مع الشركة بإبدال المنتجات الفارسية بالسلع الأجنبية بغية الحفاظ على المكانة الاقتصادية لبلاد فارس، وأردف ذلك بفرمان آخر حظر فيه عدم استيراد أي بضائع وإرسالها إلى المدن الخاضعة لحكمه وقطع إرسال المنتجات الفارسية إلى بوشهر، وفرض على جميع التجار الذين يقطنون بوشهر بمغادرتها مع أسرهم في مدة لا تزيد عن عشرين يوماً، فكان هذا سبب في تراجع نشاط بوشهر التجاري [١٠٠]، وذكرت بعض المصادر على إن استياء كريم خان الزند ليس فقط بسبب عدم تقديم بريطانيا المساعدة له وعدم احترام قراراته، بل هنالك سبب آخر هو معاقبة الشيخ سعدون حاكم بوشهر واتخاذ إجراءات صارمة تجاهه بسبب عدم زيارته في مقر إقامته في شيراز منذ عامين وامتناعه عن إرسال الرسوم الكمركية الخاصة ببوشهر والبحرين إلى خزينة البلاد المركزية[١٠١].

لم تقتصر الضغوطات على شركة الهند الشرقية من حكومة بلاد فارس فحسب، بل مارس الشيخ ناصر الضغط على المقيم البريطاني جيمس مورلي J. Morly

١٧٦٨ – ١٧٦٩، وذلك عندما أرسل ابنه منصور إلى مورلي يأمره بالدخول في اتفاقية جديدة لتأجير مقر الشركة العائد للشيخ ناصر، وكان الشرط الجديد أن تدفع الشركة ما مقداره ١٥٠٠ روبية عن كل عام مع دفع المستحقات المتراكمة عن كل عام قمري تبلغ مدته ٣٥٤ يوماً من تاريخ حيازة المكان وإيجاره، وقد حاول مورلي إقناع الشيخ ناصر عن طريق ابن اخيه الشيخ حاجي بن الشيخ سعدون وبعد مفاوضات أبلغ الشيخ حاجي مورلي بأنه لم يستطع إقناع عمه الشيخ ناصر وأخبره بأن بوشهر لم تعد المكان الآمن لشركة الهند الشرقية البريطانية، وفي تلك الاثناء أمر الشيخ ناصر رجاله بإخلاء المستشفى الخاص بالشركة وطالب بخروج المرضى منه على الفور[١٠٢]، وقد أكد كريم خان الزند ما أقدم عليه الشيخ ناصر وأرسل تهديداً إلى مورلي عن طريق زكي خان يأمره بالانسحاب عن بوشهر وإذا خالف ذلك فسيعرض نفسه للاعتقال[١٠٣]، فما كان من مورلي إلا أن أبلغ هيئة المجلس في لندن وحكومة بومباي برسالة أرسلها عن طريق هنري مور الوكيل البريطاني في البصرة، ذكر فيها بأن بوشهر لم تعد آمنة للمصالح البريطانية فضلاً عن أن المعاملة السيئة التي تلقيناها من الشيخ ناصر في المدة الأخيرة تجبرنا على ترك المكان والانسحاب منه إلى آخر في الخليج العربي أكثر اماناً[١٠٤].

وبناءً على رسالة مورلي التي رفعها عن طريق هنري مور الوكيل البريطاني في وكالة البصرة، وافقت هيئة المجلس في لندن على الانسحاب غافلين مصالح بريطانيا هناك، إلا أن حكومة بومباي التي كانت على إدراك واسع بمصالح بريطانيا في ساحل الخليج العربي الشرقي لم توافق قرار هيئة المجلس، وطلبت من مورلي أن يسعى إلى مفاوضة الشاه الفارسي تمهيداً لاستعادة مكانتها في بوشهر[١٠٥]، ومها كان من أمر فنتيجة للضغوط التي واجهها مورلي المقيم البريطاني في بوشهر قرر في صباح يوم ٦ شباط ١٧٦٩ الشروع بجمع اغراضه وممتلكات الشركة والإبحار إلى البصرة وفي يوم ٨ شباط أكمل مورلي نقل مقر الشركة[١٠٦].

الاستنتاجات

- جذبت بوشهر أنظار الشركات التجارية الأوربية لكونها تمتلك حدود بحرية مع موانئ الخليج العربي على الجانب الغربي منه لاسيما شركة الهند الشرقية التي وجدت أن ميناء بوشهر هو الاصلح لإيصال بريدها بسهولة وتسيير تجارتها إلى بقية الموانئ الأخرى في الخليج العربي.
- على الرغم من أن الاهتمام الأول من شركة الهند الشرقية البريطانية في بوشهر كان عام ١٧٢٧ بعد نهاية الحكم الصفوي، إلا أن الاهتمام الفعلي كان في عام ١٧٥٦ على إثر غلق الوكالة البريطانية في بندر ريق الذي تركته الشركة خشية على مصالحها، وعندما وفدت رئاسة الشركة المقيم البريطاني في بندر عباس إلى بوشهر بغية الكشف عن صلاحية مينائها كمقر لوكالتها، فذلك التاريخ يعد الحد الفاصل لجعل بوشهر مقراً لوكالة الشركة.
- كان لحاكم بوشهر الشيخ سعدون الدور الأساس في جذب الشركات الأوربية للإقامة في بوشهر لاسيما شركة الهند الشرقية البريطانية نتيجة للدور الذي أداه من خلال اتباع سياسة تجارية مع تجار شركة الهند إذ قدم بعض التسهيلات كإعفاء بضائعهم من الضرائب ودون شك أن تلك السياسة التجارية المحنكة تنعكس إيجاباً على جعل بوشهر لتكون في صدارة موانئ الساحل الشرقي تجارياً، ويتضح بأن الشيخ سعدون كان يهدف من وراء سياسته تلك إلى المحافظة على مكانة بوشهر الاقتصادية ومكانته ونفوذه بين القبائل.
- يمثل موقع بوشهر المقر الأكثر أماناً لمصالح شركة الهند الشرقية البريطانية في الساحل الشرقي للخليج العربي، إذ مثل المجال الحيوي لتجارة الشركة مع الشرق وإنه الموقع الأقرب لإرسال واستقبال بريدها من وإلى الحكومة البريطانية.
- على الرغم من العلاقات القوية بين بريطانيا وحكومة فارس من جهة وبينها وبين حاكم بوشهر الشيخ سعدون من جهة أخرى، إلا أن بريطانيا كانت حريصة دائماً على عدم تلبية طلب حكومة فارس بإرسال سفن بريطانية حربية إلى مياه الخليج العربي، ولعل ذلك نابع من سياستها التي تقتضي عدم

فتح باب هي في غنى عنه قد يعرض مصالحها في المنطقة للخطر من قبل القبائل العربية القاطنة هناك لاسيما وأن حاكم فارس كان من أولويات سياسته إخضاع القبائل العربية تحت سلطته.

- فقدت بوشهر مكانتها وشهرتها نتيجة للعلاقات المتذبذبة بين بريطانيا وحاكم بوشهر السابق الشيخ ناصر بعد خروجه من السجن عام ١٧٦٧من جهة، وبينها وبين كريم خان الزند من جهة أخرى، فضلاً عن مخاطر الغارات التي نفذتها بعض القبائل على بوشهر وعلى الطرق التجارية المؤدية لها لاسيما هجمات مير مهنا، إذ كانت مصالح شركة الهند الشرقية غالباً ما تتأثر بالأوضاع الأمنية والاضطرابات التي تسببها هجمات القبائل على الطرق التجارية وفرض الضرائب، مما دفع بريطانيا إلى نقل مركز تجارتها إلى البصرة في عام ١٧٦٩.

الملحق

نص بنود اتفاقية برايس ١٢ / ٤/ ١٧٦٣[١٠٧].

تم إبرام اتفاقية في هذا اليوم ١٢ نيسان/ أبريل ١٧٦٣ بين ويليام أندرو برايس ، وكيل شؤون شركة الهند البريطانية في الخليج العربي ، والشيخ سعدون حاكم بوشهر.

مواد الاتفاق المبرم بين الشيخ سعدون في بوشهر وبرايس.

أولاً: اعفاء التجارة البريطانية الواردة والصادرة من الرسوم الكمركية، وتؤخذ ضريبة تقدر بـ ٣ ٪ فقط من التجار الذين يشترون أو يبيعون إلى شركة الهند الشرقية البريطانية.

ثانياً: أن يكون استيراد وتصدير البضائع الصوفية بيد التجار البريطانيين حصراً، ولشركة الهند الشرقية الاستيلاء على أي بضاعة صوفية تدخل الميناء سراً لمدة اربعة أشهر من تاريخ عقد الاتفاقية.

ثالثاً: لا يسمح لأي دولة أوربية اقامة وكالة لشركتها في بوشهر مادامت الشركة البريطانية مستقرة هناك.

رابعاً: أ تكون حماية الرعايا البريطانيين والتجار والموظفين من لدى شركة الهند الشرقية، ولا يحق لحاكم بوشهر أو رعاياه التحرش او التدخل في شؤونهم.

خامسا: على حاكم بوشهر التعهد لشركة الهند الشرقية البريطانية بجلب أياً كان من رعاياه الذين يتعاملون مع الشركة وللأخيرة ديون على ذلك الشخص لتسديد ما بذمته.

سادساً: يتمتع البريطانيين بكافة الصلاحيات للتصرف بمقر اقامتهم في بوشهر كإقامة وكالة او بناء وسائل الراحة المناسبة لاستمرار التجارة ورفع الاعلام البريطانية عليها ووضع المدافع التي تستخدم للترحيب.

سابعًا: تخصص قطعة أرض كحديقة وأخرى خاصة لدفن الموتى البريطانيين أو التابعين للشركة .

ثامناً: للرعايا البريطانيين والموظفين في الشركة حرية الديانة.

تاسعاً: لا يحق لحاكم بوشهر ورعاياه حماية أي أحد من الفارين ممن يتعاملون مع شركة الهند الشرقية البريطانية.

عاشراً: في حالة وجود أي سفينة بريطانية لبيع أو شراء البضائع من التجار المحليين باستثناء شركة الهند يجب تقديم الضرائب المفروضة لرئيس الشركة.

أحد عشر: في حالة وقوع أي حادث لأي سفينة بريطانية على الساحل ضمن حدود بوشهر، لا يجوز التعرض اليها أو نهبها، ويقدم حاكم بوشهر المساعدة لإنقاذ طاقم السفينة.

اثنتا عشر: لا يسمح للتجار من رعايا شيخ بوشهر التعامل تجارياً مع أي سفينة بريطانية غير عائدة إلى شركة الهند.

هوامش البحث.

---

(١) تقع مدينة بوشهر على الساحل الشرقي للخليج العربي وتتصل مع هضبة بلاد فارس عن طريق الأودية الخصبة في مدينتي شيراز واصفهان، أما بالنسبة لحدودها البحرية، فلها حدود مع البحرين، والكويت، وشط العرب، وجزيرة خارج، إذ تحدها البحرين من جهة الشمال بمسافة تبعد ١٢٧ كم، ومن الشرق تحدها الكويت من جهتها الجنوبية بمسافة تقارب ١٨٠ كم، ومن الجنوب الشرقي يحدها شط العرب من جهته الشرقية، إذ تبعد عنه بمسافة قدرت بـ ١٥٩ كم، وتبعد عن

جزيرة خارج من جهتها الجنوبية الشرقية بما يقارب ٣٦ كم. يراجع: عبد الكريم مشايخى، ذيل واژه بوشهر، دايرة المعارف بزرگ اسلامى، ج ١٢، بنياد دايرة المعارف، تهران، ١٣٧٤، ص ٢١؛ محمد متولي، حوض الخليج العربي، المطبعة الشعبية الحديثة، القاهرة، د. ت، ص ٢١٧؛ ج. ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج١، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، د.ت، ص٤٣١ – ٤٣٥. ومما تقدم يتضح أن بوشهر تمتلك موقعاً جغرافياً تجارياً شكلَّ أهمية كبيرة لبلاد فارس، وذلك لأن بوشهر تُعدَّ الميناء الحيوي لتجارة بلاد فارس البرية المرتبطة بشيراز، واصفهان وأهم مدن البلاد التجارية والسياسية، فضلاً عن موقعها البحري الذي يعد حلقة الوصل بين موانئ الخليج العربي التي تقع على الساحل الغربي منه، وهذا بلا شك جذبَّ أنظار الشركات الأوربية المتواجدة في المنطقة آنذاك والتي كانت تتسابق بغية الحصول على بعض الامتيازات المهمة التي تخدم مصالحها الاقتصادية في المنطقة.

(٢) يقع الساحل الشرقي للخليج العربي بين بندر ديلم في الشمال إلى سواحل مكران في الجنوب، ويمتاز بانخفاضه الشديد، وتمتد بموازات الساحل سلسلة من الجبال الوعرة ، تضم بينها وبين الساحل ارضاً قليلة الإنبات، تختلف في العرض من منطقة إلى اخرى، ويصل أعلى عمق لمياه الساحل الشرقي للخليج العربي إلى مائة قامة، وهو اعمق بكثير من مياه الساحل الغربي للخليج العربي، ولتلك الميزة ركز عليه البريطانيون بوصفه الأكثر صلاحية للملاحة ويوفر حماية للسفن التجارية من أخطار الرياح القوية وقطاع الطرق. يراجع:

British Admiralty, Persian Gulf pilot, London, 1864, P. 41.

(٣) حصل الهولنديون على امتيازات من حكومة فارس في عام ١٦٥٢ بموجب الاتفاقية التجارية التي وقعت بين الطرفين، والتي بموجبها أعفيت البضائع الهولندية التي لا تتجاوز قيمتها عن مليون جنيه من الضرائب، إلا أن تلك الامتيازات لم تستمر إذ اصاب التجارة الهولندية الكساد عام ١٦٧٠ وبعدها لم تدخل بندر عباس أية بضاعة هولندية. يراجع: ب. ج. سلوت، مرحلة التنافس الأوربي بين عامي ١٦٠٠ – ١٨٠٠ ونضرة المبعوثين الأوربيين إلى القوى العربية، في: ندوة كتابات الرحالة والمبعوثين عن منطقة الخليج العربي عبر العصور. عرض – نقد – تحليل ٢٠ – ٢٢ ذو القعدة ١٤١٦ هـ ٨ – ١٠ أبريل

١٩٩٦، إعداد وتقديم عبيد بن بطي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٩٩٦، ص١٥٤.

(٤) يذكر أن التجار الهولنديون قد جلبوا بضاعة حمولة أربعة سفن رست في بندر عباس تحمل التوابل وبعض السلع الضرورية وكان في حينها السوق غارقاً في البضائع، فلعبوا أساليبهم، واقدموا على اتلاف بضاعة ثلاثة سفن بغية رفع قيمة البضائع المتبقية وبدلاً من ان يخسروا قيمة المتلوف عوضوا عنه بالبضاعة المتبقية إذ حمَّلوها ثلاثة أضعاف قيمتها فحققوا أرباحاً كافية. يراجع: المصدر نفسه .

(٥) شركة الهند الشرقية البريطانية : تأسست في ٣١ كانون الأول عام ١٦٠٠ بناء على مرسوم ملكي أصدرته الملكة اليزابيث الأولى Elizabeth I، علماً أن الشركة كانت في بداياتها تحمل عنوان "شركة تجار لندن ومحافظيها للتجارة مع شرق الهند" وكان رأس مالها يوم ذاك يقدر بـ (٧٢،٠٠٠) باون، وبمساهمة ما يقارب (٢٥) مساهما وكان هدفها منافسة التجار البرتغاليين. للمزيد من التفاصيل يراجع.

J. Bruce, Annals of the Honorable East India Company, Vol. 1, London, 1810, P. 127- 137;

مصطفى عبد القادر النجار، شركة الهند الشرقية: ملامحها وابرز سماتها في الخليج العربي ١٦٠٠ – ١٨٥٨، دراسات الخليج والجزيرة العربية "مجلة"، العدد ١٥، الكويت، ١٩٧٨، ص ١٠١ – ١١٠.

(٦) لقد حاولت الدولة الصفوية مراراً للسيطرة على هرمز وجردت لذلك الاساطيل لكنها اخفقت إلا بعد أن تحالفت مع البريطانيين الذين قرروا مقاومة البرتغاليين حتى يتمكنوا من السيطرة على تجارة الخليج العربي فعقدوا لهذا الغرض حلفاً مع الصفويين وهاجموا هرمز في ٢١ نيسان عام ١٦٢٢ بعد ان اتفقوا على اقتسام عوائدها بينهم وبعد انتصارهم بإخراج البرتغاليين من هرمز اقاموا لهم وكالة في جمبرون "بندر عباس" على الساحل الشرقي للخليج العربي وكان ذلك بموافقة الشاه عباس الصفوي. للمزيد. يراجع: ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره واشكالياته في منظور العلاقات الدولية والاقليمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٦٩؛ كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية،

ترجمة نبيه امين ومنير البعلبكي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٨، ص٥٠٤.

(٧) ب. ج. سلوت، مرحلة التنافس الأوربي، ص١٥٥.

(٨) المصدر نفسه ، ص١٥٥- ١٥٦.

(٩) المصدر نفسه ، ص١٥٦. سحب الفرنسيون مركزهم التجاري من بندر عباس على إثر غزو الأفغان لبلاد فارس عام ١٧٢٢، وعلى الرغم من محاولاتهم لإعادة تجارتهم إلى ذلك الميناء في عام ١٧٤٠ إلا أنهم لم يوفقوا بذلك، فسحبوا وكيلهم من بندر عباس عام ١٧٤٣ بسبب الأحداث غير المستقرة في البلاد من جهة، ومن أخرى بسبب انشغالها بحرب الوراثة النمساوية في اوربا. يراجع: صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٩، ص٤١.

(١٠) فتحي عباس الجبوري و احمد صالح الجبوري، تاريخ الخليج العربي، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٩، ص ٦٩ – ٧٠؛ محمد باقر وثوقي، تاريخ إيران وممالك همجوار، سمت مركز تحقيق وتوسعة علوم انساني، تهران، ١٣٨٤، ص ٣٤٧.

(١١) لمزيد من التفاصيل عن الاوضاع والأزمات الاقتصادية في بلاد فارس خلال تلك المدة. يراجع: ج.ج. لوريمر، القسم التاريخي، ج٥، ص٢٨٨٧- ٢٨٨٩. للمزيد يراجع: خضير البديري، إيران في السياسة البريطانية ١٨٩٦-١٩٢١، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٦.

(١٢) محمد باقر وثوقي، منبع قبلي ، ص ٣٤٨.

(١٣) ب. ج. سلوت، مرحلة التنافس الأوربي، ص١٥٩.

(١٤) ب. ج. سلوت، عرب الخليج ١٦٠٢ — ١٧٨٤، ترجمة: عايدة خوري، الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٥.

(١٥) الشيخ ناصر: تولى حكم بوشهر بعد مقتل والده الشيخ مذكور على يد قبائل الحولة ومنذ عام ١٧٤١ عمل جاهداً على تطوير بوشهر وإقامة العلاقات مع الحكومة الفارسية فضلاً عن تقديم التسهيلات لتجار شركة الهند الشرقية البريطانية بغية تطور مدينته، وعلى إثر خلاف دب بينه وبين كريم الزند زجه الأخير في السجن

لمدة عشرة أعوام ١٧٥٧ – ١٧٦٧. للمزيد يراجع: وليم فلور، اختلاف تجاري ايران وهلند وبازركاني هلند در عصر افشار وزند، ترجمه ابو القاسم سرى، نشر توس، بي جا، ١٣٧١، ص١٩٣ – ١٩٤؛ استفان راى كرمون، جالش براى قدرت وثروت در جنوب ايران آز سال ١٧٥٠ –١٨٥٠، ترجمة حسن زنكنه، نشر همسايه، بي جا، ١٣٧٨، ص٥١.

(١٦) ج. ج . لوريمر، القسم التاريخي، ج٥، ص٢٦٥٨.

J.A. Saldanha, Selelctions from State Papers, Bombay Regarding the East India Company onnection with the Gulf A summary of Events 1600-1800 , Vol. III, Calcutta, 1908, P. 222.

(١٧) جعفر حميدى، استان زيباى بوشهر، نشر شروع بوشهر، بوشهر، ١٣٨٤، ص٥٠؛ ب. ج. سلوت، مرحلة التنافس الأوربي، ص١٦٤ – ١٦٥.

(18) Percy Sykes, A History of Persia, Vol 2 , London,1969 ,P. 82.

(١٩) منح كريم خان الزند فتح وكالة تجارية للبريطانيين في بوشهر، وكانت هذه الخطوة مشروطة بتزويده بسفن حربية بحجة الحفاظ على امن الخليج العربي، كان هذا الهدف المعلن أما الغير المعلن فهو غزو البصرة للمزيد من التفاصيل يراجع: كاظم باقر علي، البحرية الإيرانية في الخليج العربي: دراسة لواقعها البحري ١٨٤٨ – ١٩٠٧، مركز دارسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص٣٧– ٣٨ .

(٢٠) المصدر نفسه، ص٣٦ – ٣٨.

(٢١) حميد اسد بور، تاريخ اقتصادي وسياسى خليج إيران در عصر افشاريه وزنديه، مؤسسه تحقيقات وتوسعه علوم انساني، تهران، ١٣٨٧، ١٨٧ – ١٩٢.

(٢٢) سيد هاشم اقاجرى و غلامعلي رجايى، نقش قبيلة آل مذكور در خليج فارس در دورة زند، بروهشتي دانشكدة ادبيات وعلوم انساني "مجلة"، شمارة جهل وهشتم، دورة دوم، دانشكاه اصفهان، ١٣٨٦، ص٨١ –٨٢.

(٢٣) الشركة المسكوفية: هنالك رأيان في أصل هذه التسمية، الرأي الأول يرجعها نسبة إلى المسكوف: وهو الاسم الشائع لتسمية دولة روسيا آنذاك التي بدأت حياتها في ولاية موسكو. يراجع: صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الإيراني، مطبعة الرسالة، مصر، د. ت، ص ٢٦(الهامش)؛ أما الرأي الأخر يشير إلى أن التسمية جاءت نسبة إلى الامبراطورية المسكوفية التي اقرت في عام ١٥٥٣ انشاء الشركة المسكوفية الموقرة بعد أن اتصل بها الملاحون البريطانيون اثناء الرحلة التي قاموا بها لاكتشاف الطرق الشمالية الشرقية إلى الصين، وكان لأعضاء تلك الشركة تعامل مع ميناء هرمز وتيمناً بتلك التسمية اطلقوا ذلك الاسم على شركتهم التي انشأوها في عام ١٧٤٠. يراجع: سونيا . ي. هاو ، طريق التوابل، ترجمة محمد رفعت، ط٢، وكالة الصحافة العربية ناشرون، مصر، ٢٠١٩، ص٨٠ – ٨١.

(٢٤) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٦.

(٢٥) خالد السعدون، مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي منذ اقدم حضاراته حتى سنة ١٩٧١، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص٢١٠.

(٢٦) ب. ج. سلوت، مرحلة التنافس الأوربي، ص١٥٩ –١٦٠.

(٢٧) وليم فلور، تاريخ بوشهر آز صفويه تا زنديه، ترجمة حسن زنكنة، شروع، بوشهر، ١٣٨٩، ص ١٠٤ – ١٠٥.

(٢٨) ذكرت بعض المصادر بأن المقيمية الهولندية في البصرة اغلقت وكالتها عام ١٧٥٢وطرد مقيمها نيبهاوزن Nebhaozn فتوجه الأخير إلى خرج لإقامة وكالة هولندية هناك. يراجع: جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول ١٥٠٧–١٨٤٠، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٥٢.

(٢٩) ذكرت بعض المصادر أن الهولنديون أغلقوا وكالتهم نهائياً في بندر عباس عام ١٧٣٠. للمزيد من التفاصيل عن الشركة الهولندية يراجع: عبد الأمير محمد امين، المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧ – ١٧٧٨، ترجمة هاشم كاطع لازم، مراجعة مكي حبيب المؤمن، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، ١٩٧٧، ص٢٣٥ – ٢٤٧.

(٣٠) ارنولد ولسن، تاريخ خليج إيران، ترجمة محمد سعيد، بنكاه ترجمة ونشر كتاب، تهران، ١٣٤٨، ص ٢١٦.

(٣١) نظرا لموقع بومباي البحري كمرفأ طبيعي فقد تحولت تلك المدينة إلى مركز هام لشركة الهند الشرقية البريطانية، واصبحت فيما بعد مقراً لرئاسة حكومة بومباي. يراجع: مصطفى عبد القادر النجار، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٣٢) ويليم فلور، تاريخ بوشهر آز صفويه تا زنديه، ص ١٧.

(٣٣) محمد باقر وثوقي ، منبع قبلي، ص٣٤٨.

(٣٤) عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، حكومة الهند: الإدارة في الخليج العربي دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١، ص٨٣. ذكرت بعض المصادر بأن الشركة قد نقلت مقر اقامتها من بندر عباس إلى البصرة بسبب وجود تمثيل تجاري للشركة هناك. يراجع: جون . ب. كيلي، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ – ١٨٧٠ ، ج١ ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٦٥، ص٧٩.

(٣٥) علي عبد الله فارس، شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي ١٦٠٠ – ١٨٥٨، ط٢، مركز الدراسات والوثائق، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠١، ص ١٢٨ – ١٢٩.

(٣٦) بعد أنْ تولى مير مهنا الحكم في بندريق عام ١٧٥٦ ناصب العداء للبريطانيين، ولم يسمح لهم بإعادة بناء وكالتهم، وقد استخدم انقاضها في بناء سور حول الإمارة، بهدف تصفية وجودهم فيها، كما رفض السماح لهم بتحصيل العوائد من البضائع البريطانية إلا اذا وافقوا على دفع الفي روبية سنوياً، وأخيراً بعث مير مهنا في السادس من تشرين الثاني من العام نفسه اوامره الى المقيم البريطاني وود Wood بمغادرة الإمارة في أقل من نصف ساعة متهماً اياه بالتعاون مع اعدائه الهولنديين، وبسبب ذلك غادر وود وجميع العاملين معه على متن السفينتين الحربيتين سوالو Swallow ، ودريك Drake متوجهين إلى بندر عباس، فوصلوها في الأول من كانون الأول عام ١٧٥٦، وبذلك خابت آمال وطموحات الشركة بفتح وكاله تجارية لهم في بندريق. يراجع: عبد الأمير محمد امين، المصدر السابق، ص٦٦؛ عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، المصدر السابق، ص٨٥ .

(٣٧) ذكرت بعض المصادر بأن الانقلاب الذي قاده مير مهنا اطاحة بحكم والده وليس أخوه ، وكان من أبرز نتائجه تدمير مبنى الوكالة البريطانية في بندر ريق، يراجع: علاء الدين نورس، السياسة الإيرانية في الخليج العربي أبان حكم كريم خان الزند ١٧٥٧ -١٧٧٩، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٢، ص ٤٨-٤٩. ومهما كان من أمر فأن الانقلاب اطاح بالأسرة الحاكمة وتولي المير مهنا الحكم وكان ذلك بتشجيع الهولنديين نكاية بشركة الهند البريطانية.

(٣٨) علي عبد الله فارس، المصدر السابق، ص١٢٩ – ١٣٠؛ خالد السعدون، المصدر السابق، ص٢١٠.

(٣٩) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٦.

(40) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, Power Struggles and Trade in the Gulf 1620-1820 , Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, University of Durham, 1999, P.172.

للمزيد من التفاصيل عن قضية المسح لإيجاد مكان مناسب للشركة يراجع: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص٨٦ – ٨٧.

(٤١) محمد باقر وثوقي، منبع قبلي، ص٣٤٨.

(42) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, OP. Cit, P. 172.

(43) J.A. Saldanha, OP. Cit , P. 125.

(٤٤) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٦.

(٤٥) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص٨٦ – ٨٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص٩٣.

(٤٧) يراجع: جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٧٤.

(٤٨) حرب السنوات السبع: حدثت حرب السنوات السبع على إثر النزاع الذي حدث بين بروسيا في عهد فردريك الثاني Frederick II بعد أن حاولت السيطرة على سكسونيا وبين النمسا وحلفائها، وبعد أن ادرك فردريك بأنه غير قادر على المواجهة تحالف مع بريطانيا التي كانت

تسعى هي الأخرى إلى اضعاف فرنسا حليفة النمسا والسيطرة على مستعمراتها وقد دارت تلك الحرب في مواقع عدة منها في قارة اوربا وغيرها في قارة أسيا وأخرى في قارة امريكا، وعن المعارك التي دارت بين بريطانيا وفرنسا فكان أكبرها التي وقعت في الهند عام ١٧٥٦ وعلى إثرها انتقل الصراع بينهما إلى شمال الهند إذ سيطر البريطانيون على مستعمرات فرنسا في كلكتا وغيرها، وفي عام ١٧٥٩ حدثت معركة بينهما في العالم الجديد انتصر فيها البريطانيين إذ استمرت تلك الحرب حتى ١٠ شباط ١٧٦٣ بمعاهدة باريس واعلن عن نهاية تلك الحرب. يراجع: عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص٢٩١ – ٢٩٢؛ وليم لانجز، موسوعة تاريخ العالم، ج٤، ترجمة. محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص١٣٦٧ – ١٣٦٨.

(٤٩) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢١ – ٢٦؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص٨٥.

(50) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, Op. Cit , P.172.

(٥١) يذكر أن مجلس الشركة في لندن اصدر في نيسان ١٧٦٢ أوامره بنقل الوكالة البريطانية من بندر عباس إلى البصرة وصدرت الأوامر بذلك في تشرين الثاني ١٧٦٢، وتم ارسال سفن عدة للمرابطة في البصرة مع كتيبة صغيرة للمدفعية وما يقارب مائة رجل من بومباي لحماية الوكالة. يراجع: عبد الامير محمد أمين، المصدر السابق، ص٨٥ .

(52) India Office Records Residency Records Persian Gulf Bushire 20 April 1763 - 6 December 1788, IOR/R/15/1/1, India, 1908 , P. 395.

(٥٣) أرشيف المخطوطات الروسية، مجموعة مخطوطات سوفسكايا، ج١١. نقلاً عن آداموف: التجارة الدولية في الخليج العربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة نوري عبد البخيت، الخليج العربي "مجلة"، العدد٩ ، ١٩٧٨، ص١٠٩.

(54) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, , Op. Cit , P. 173.

(55) India Office Records, OP. Cit , P. 395.

(٥٦) يذكر كيلي بأن الاتفاقية عقدت بين برايس والشيخ ناصر حاكم المحمرة، وهنا ذكر خطأ لأن الاتفاقية عقدت مع الشيخ سعدون لكون الشيخ ناصر في حينها كان محبوساً لدى كريم خان الزند في شيراز، وأن الشيخ الموقع على الاتفاقية هو حاكم بوشهر وليس حاكم المحمرة، ويبدو ان هنالك خطأ في الترجمة أو في نقل النص من قبل المترجم. يراجع: جون. ب. كيلي، المصدر السابق، ص٨٠.

(٥٧) للاطلاع على بنود الاتفاقية. يراجع الملحق .

(58) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, , Op. Cit, P. 173.

(59) Selections From state Papers Bombay The east India Companys Connection With the Persian Gulf Witna Summary Of Events 1600 - 1800, India, 1908, P. 6.

(٦٠) أمين عبد الأمير، منافع بريتانيا در خليج إيران، انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٧٠، ص١١١.

(٦١) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص١٧٣.

(٦٢) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص٩٣.

(٦٣) الروبية: عملة هندية كانت تستخدم في عمليات البيع والشراء في معظم امارات الخليج العربي وهي تساوي(٦-١٠) قرش وتعادل بالباون الإسترليني (٤بنس وشلن واحد): لتفاصيل أكثر عن الروبية. يراجع: الهام محمود كاظم الجادر، البصرة دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية١٨٠٣-١٨٦٩،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠، (الملحق رقم ٩)؛ ج.ج. لوريمر، القسم الجغرافي ، ج٤، ص١٣١٢ .

(64) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, Op. Cit, P.173.

(٦٥) بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط٢، ج١، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص٤٢ .

(٦٦) المستر جيرفيس: بريطاني مثقف نال حظاً وافراً في التعليم ولديه اطلاع باللغة الفارسية، فهو يتكلمها ويكتبُها بطلاقة، وله مؤلفات عن حياة محمد مهدي خان نادر شاه، وكان ذو خبرة في التجارة، وله علاقات تجارية مع مدن بلاد فارس، فضلاً عن أنه كان احد موظفي شركة الهند. يراجع: ج.ج. لوريمر، القسم التاريخي، ج٥، ص٢٦٧٠ – ٢٦٧١.

(٦٧) تولى التمثيل البريطاني في مقيمية بوشهر للمدة الممتدة بين ١٧٦٣ - ١٧٦٩ ثلاثة مقيمين هما بنجامين جيرفيس للمدة من ١٧٦٣ – ١٧٦٦، و وليام بوير للمدة من ١٧٦٦ – ١٧٦٨، وجيمس مورلي للمدة ١٧٦٨ – ١٧٦٩ عندها توقف عمل المقيمية في بوشهر ولم يعاد العمل فيها حتى عام ١٧٧٥. يراجع: المصدر نفسه ، القسم التاريخي، ج٧، ص٣٩٢٥.

(68) India Office Records, OP. Cit , P. 395.

(69) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, OP. Cit , P. 173 - 174.

(٧٠) محمد باقر وثوقي، منبع قبلي، ص ٣٥٠.

(71) India Office Records, OP. Cit , P. 191 – 192.

(٧٢) وليم فلور، تاريخ بوشهر آز صفويه تا زنديه ، ص٢٥.

(٧٣) وهو شقيق كريم خان الزند، وكان حاكماً لإقليم شيراز والتي كانت بوشهر تابعة له اسمياً. يراجع: Sykes, Percy, Op, Cit , P. 297.

(٧٤) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص٩٤.

(٧٥) نقلاً عن: صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٧؛ بدر الدين عباس الخصوصي، المصدر السابق، ص٤٢.

(٧٦)ج.ج. لوريمر، القسم التاريخي، ج٥، ص٢٦٧٣ – ٢٦٧٤.

(٧٧) محمد باقر وثوقي، منبع قبلي، ص٣٥٠.

(78) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, OP. Cit , P. 174 – 175.

(79) India Office Records, OP. Cit , P. 63.

(80) Ibid, P. 63 – 64.

(81) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, OP. Cit, P. 178 – 179.

(٨٢) محمد باقر وثوقي، منبع قبلي، ص٣٦٠.

(83)India Office Records, OP. Cit , P. 125.

(84) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, OP. Cit, P.178 - 180.

(٨٥) ترك مير مهنا بندر ريق ولجأ إلى الكويت، وبعد ذلك ترك الكويت إلى البصرة فقبضت عليه السلطات العثمانية واعدم في ليلة ٢٤ آذار ١٧٦٩. يراجع:

India Office Records, OP. Cit , P. 63 – 64;

أحمد مصطفى ابو حاكمة، محاضرات في تاريخ شرق الجزيرة العربية في العصور الحديثة، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٠١.

(86) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, OP. Cit, P. 180 – 181.

(87) Selections From state Papers Bombay, Op. Cit, P. 268.

(88) India Office Records, OP. Cit , P. 64.

(٨٩) أعطت حكومة بومباي أوامرها للمقيمية في بوشهر على أرسال قوة بحرية تتكون من أربع سفن كبيرة و خمسين جندي بريطاني من المشاة على أن يكون من ضمنهم صنف مدفعية للقضاء على إمارة كعب؛ وذلك بسبب استيلائها على السفنتين البريطانيتين سالي Sally وفورت وليم Fort willem فضلاً عن تعرض تجارة بريطانيا للخطر. للمزيد يراجع:

George N. Curzon, Persia and Persian Question, Vol.2 ,London, 1966, P. 323 – 324.

(90) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi , OP. Cit, P. 189.

(٩١) ج. ب. سلوت، عرب الخليج ١٦٠٢ – ١٧٨٤، ص٣٦٣؛ جون. ب. كيلي، المصدر السابق، ص٨١.

(92) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, OP. Cit, P. 182.

(93) Ibid, P. 187 – 188.

(94) India Office Records, OP. Cit , P. 125 - 127.

(95) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, OP. Cit, P. 190.

(96) India Office Records, OP. Cit , P. 246.

(٩٧) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٨.

(٩٨) محمود مقدس جعفرى، خليج فارس، مهد بارسيان از باستان تا بهلوي، جاب وانتشارات اقبال، تهران، ١٣٨٦، ص١٣٣.

(٩٩) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٨.

(100) India Office Records, OP. Cit , P. 245.

(١٠١) ج. ج. لوريمر، القسم التاريخي، ج٥ ، ص٢٦٥٧ – ٢٦٥٨.

(102) India Office Records, OP. Cit , P. 246.

(١٠٣) محمود مقدس جعفرى، منبع قبلي، ص١٣٤.

(104)India Office Records, OP. Cit , P. 246.

(١٠٥) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المصدر السابق، ص٩٥؛ محمود مقدس جعفرى، منبع قبلي، ص١٣٧.

(١٠٦) جون. ب. كيلي، المصدر السابق، ص٨١؛

India Office Records, OP. Cit , P. 246.

(107) Sultan bin Muhammad Al-Qasimi, Op. Cit , 326.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق البريطانية المنشورة وغير المنشورة:

1- British Admiralty, Persian Gulf pilot, London, 1864.

2- Bruce, J. (1810) Annals of the Honorable East India Company, Vol. 1, London, 1864.

3- India Office Records Residency Records Persian Gulf Bushire 20 April 1763 - 6 December 1788, IOR/R/15/1/1, India, 1908.

4- J.A. Saldanha, Selelctions from State Papers, Bombay Regarding the East India Company onnection with the Gulf A summary of Events 1600-1800 , Vol. III, Calcutta, 1908.

5- Selections From state Papers Bombay The east India Companys Connection With the Persian Gulf Witna Summary Of Events 1600 - 1800, India, 1908.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الاكاديمية العربية.

١- الهام محمود كاظم الجادر، البصرة دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ١٨٠٣-١٨٦٩،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٠.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح باللغة الانكليزية.

1- Al-Qasimi, Sultan bin Muhammad Power Struggles and Trade in the Gulf 1620-1820 , Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Department of Geography, University of Durham, 1999.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة.

١- أحمد مصطفى ابو حاكمة، محاضرات في تاريخ شرق الجزيرة العربية في العصور الحديثة، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٦٧.

٢- ب. ج. سلوت، مرحلة التنافس الأوربي بين عامي ١٦٠٠ – ١٨٠٠ ونضرة المبعوثين الأوربيين إلى القوى العربية، في: ندوة كتابات الرحالة والمبعوثين عن منطقة الخليج العربي عبر العصور. عرض – نقد – تحليل ٢٠ – ٢٢ ذو القعدة ١٤١٦ هـ ٨ – ١٠ أبريل ١٩٩٦، اعداد وتقديم عبيد بن بطي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٩٩٦.

٣- ـــــ عرب الخليج ١٦٠٢ – ١٧٨٤، ترجمة: عايدة خوري، الاهرام للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.

٤- بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط٢، ج١، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤.

٥- ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج١ ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، د.ت.

٦- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخ الامارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول ١٥٠٧-١٨٤٠ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥.

٧- جون . ب. كيلي، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ – ١٨٧٠ ، ج١ ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٦٥.

٨- خالد السعدون، مختصر التاريخ السياسي للخليج العربي منذ اقدم حضاراته حتى سنة ١٩٧١، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢.

٩- خضير البديري، إيران في السياسة البريطانية ١٨٩٦-١٩٢١، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣.

١٠- سونيا . ي. هاو ، طريق التوابل، ترجمة محمد رفعت، ط٢، وكالة الصحافة العربية ناشرون، مصر، ٢٠١٩.

١١- صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٩٨-١٨١٠، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٧٩.

١٢- صلاح العقاد ،الاستعمار في الخليج الإيراني، مطبعة الرسالة، مصر، د.ت.

١٣- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره واشكالياته في منظور العلاقات الدولية والاقليمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.

١٤- عبد الأمير محمد امين، المصالح البريطانية في الخليج العربي ١٧٤٧ – ١٧٧٨، ترجمة هاشم كاطع لازم، مراجعة مكي حبيب المؤمن، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، ١٩٧٧.

١٥- عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، التاريخ الاوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فينا، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١.

١٦- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، حكومة الهند: الإدارة في الخليج العربي دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١.

١٧- علاء الدين نورس، السياسة الإيرانية في الخليج العربي أبان حكم كريم خان الزند ١٧٥٧ -١٧٧٩، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٨٢.

١٨- علي عبد الله فارس، شركة الهند الشرقية البريطانية ودورها في تاريخ الخليج العربي ١٦٠٠ – ١٨٥٨، ط٢، مركز الدراسات والوثائق، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠١.

١٩- فتحي عباس الجبوري واحمد صالح الجبوري، تاريخ الخليج العربي، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٩.

٢٠- كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيه امين ونير البعلبكي، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٨.

٢١- كاظم باقر علي، البحرية الإيرانية في الخليج العربي: دراسة لواقعها البحري ١٨٤٨ – ١٩٠٧، مركز دارسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤.

خامساً: الكتب باللغة الفارسية.

١- ارنولد ولسن، تاريخ خليج إيران، ترجمة محمد سعيد، بنكاه ترجمة ونشر كتاب، تهران، ١٣٤٨.

٢- استفان راى كرمون، جالش براى قدرت وثروت در جنوب ايران آز سال ١٧٥٠ -١٨٥٠، ترجمة حسن زنكنه، نشر همسايه، بي جا ، ١٣٧٨.

٣- أمين عبد الأمير، منافع بريتانيا در خليج إيران، انتشارات أمير كبير، تهران، ١٣٧٠.

٤- جعفر حميدى، استان زيباي بوشهر، نشر شروع بوشهر، بوشهر، ١٣٨٤.

٥- حميد اسد بور، تاريخ اقتصادي وسياسي خليج إيران در عصر افشاريه وزنديه، مؤسسة تحقيقات وتوسعة علوم انساني، تهران، ١٣٨٧.

٦- عبد الكريم مشايخى ، ذيل واژه بوشهر، دايرة المعارف بزرگ اسلامى، ج ١٢، بنياد دايرة المعارف، تهران، ١٣٧٤.
٧- محمد باقر وثوقي، تاريخ إيران وممالك همجوار، سمت مركز تحقيق وتوسعة علوم انساني، تهران، ١٣٨٤.
٨- محمود مقدس جعفري، خليج فارس، مهد بارسيان از باستان تا بهلوي، جاب وانتشارات اقبال، تهران، ١٣٨٦.
٩- وليم فلور، اختلاف تجاري ايران وهلند وبازركاني هلند در عصر افشار وزند، ترجمه ابو القاسم سرى، نشر توس، بي جا، ١٣٧١.
١٠- وليم فلور، تاريخ بوشهر آز صفوية تا زندية، ترجمة حسن زنكنة، شروع، بوشهر، ١٣٨٩.

سادساً: الكتب باللغة الانكليزية.

1- George N. Curzon, Persia and Persian Question, Vol.2 ,London , 1966.
2- Percy Sykes, A History of Persia, Vol 2 , London, 1969 .

سابعاً: المجلات العلمية العربية.

١- آداموف ، التجارة الدولية في الخليج العربي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ترجمة نوري عبد البخيت، الخليج العربي "مجلة"، العدد٩، ١٩٦٩ .
٢- مصطفى عبد القادر النجار، شركة الهند الشرقية: ملامحها وابرز سماتها في الخليج العربي ١٦٠٠ – ١٨٥٨، دراسات الخليج والجزيرة العربية "مجلة"، العدد ١٥، الكويت ، ١٩٧٨.

ثامناً: المجلات باللغة الفارسية.

١- سيد هاشم اقاجرى و غلامعلي رجايى، نقش قبيلة آل مذكور در خليج فارس در دورة زند، بروهشتي دانشكدة ادبيات وعلوم انساني "مجلة"، شمارة جهل وهشتم، دورة دوم، دانشكاه اصفهان، ١٣٨٦.

تاسعاً: الموسوعات.

١- وليام لانجز، وليام، موسوعة تاريخ العالم، ج٤، ترجمة. محمد مصطفى زيادة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٦٣.